العنوان:	المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين التبعية لحكومة الانتداب البريطاني واستقلالية القرار في إدارة شؤون الأوقاف 1922 - 1948
المؤلف الرئيسي:	أبو غزالة، هبه حسان احمد
مؤلفين آخرين:	سرور، موسى(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2016
موقع:	بيرزيت
الصفحات:	1 - 191
رقم MD:	789856
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة بيرزيت
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، حكومة الانتداب البريطاني، استقلالية القرارات، إدارة شؤون الأوقاف، ملكية الأراضي، فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/789856

الفصل الاول

<u>المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى : الفكرة والتأسيس</u>

مقدمة الفصل الأول:

في الفترة الأولى من الإنتداب البريطاني 1917- 1920 ظهرت النخب الاجتماعية المسيطرة على المواقع والمناصب السياسية الحائزة عليها من خلال الوراثة الكاملة في العهد العثماني، أو من خلال انتساب النخب لعلماء وأعيان من عائلات إقطاعية احتلت أعلى سلم اجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني. قادت هذه النخبة الاجتماعية وأسست مجموعة من المؤسسات "الوطنية" الحائزة على موافقه بريطانية في انشائها، ومنها اللجنة التنفيذية التي عملت مابين 1920- 1934، والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بين 1922-1948والذي نحن في صدد الحديث عن فكرة انشاءه وتأسيسه في هذا الفصل. واللجنة العربية العليا ما بين 1934- 1939، والهيئة العربية العليا التي عملت ما بين 1946- 1948.

سيتناول هذا الفصل تأسيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وما أنيط به من مهام، والإنتخابات لعام 1922 ولعام 1926، وميزانية المجلس وأهم وارداته من الإيجارة والحكر والإستبدال، وذلك بالإعتماد بشكل أساسي على سجلات محاضر المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المحفوظة بمؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية.

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى: الفكرة والتأسيس:

أثيرت مشكلة إدارة وتنظيم شؤون المسلمين مع خضوع فلسطين للإنتداب البريطاني، إذ كانت تدار شؤون الاوقاف خلال الفترة العثمانية من قبل السلطان العثماني، الذي اعتبر الأساس الأول في السلطة التشريعية وخليفة للمسلمين. ولكن في سنة 1908 تحولت السلطة التشريعية من يد السلطان إلى الهيئة التشريعية التي أوجدها الدستور بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد من قبل الاتحاد والترقي. وفي سنة 1914 أصبحت وزارة العدل بمثابة السلطة التنفيذية تقوم بتطبيق الشرع، بعد أن كانت بيد شيخ الإسلام. أما تسجيل الاملاك الوقفية وإدارتها فقد كان تحت اشراف وزارة الأوقاف[1]، وعليه أصبح من الضروري البحث عن بديل من قبل الإنتداب البريطاني لإدارة شؤون المسلمين بعد خضوع فلسطين لقرار الإنتداب البريطاني العسكري 1917 والحكم المدني 1920.

بدأت الحكومة البريطانية تبحث عن شخصية قيادية قادرة على إدارة شؤون المسلمين وتأسيس مؤسسة دينية عرفت لاحقا بإسم المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى. وعليه وقع الاختيار على محمد

---

[1]. بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**. ط3، بيروت: دار الهدى، 1986، ص 205.

أمين الحسيني. وقبل الحديث عن كيفية إنشاء المجلس يجب التطرق لنبذة عن حياة محمد أمين الحسيني والعائلة الحسينية، وكيفية وصول أمين الحسيني لمنصب المفتي ورئاسة المجلس.

محمد أمين الحسيني ومنصب الإفتاء:

ولد محمد أمين الحسيني في القدس عام 1897 وهناك من يقول أنه ولد عام 1895 أو 1896[1]. والده طاهر الحسيني مفتي القدس. وقد أنهى أمين الحسيني تعليمه للمرحلة الاعدادية في مدينة القدس متقنا اللغة العربية إلى جانب التركية، و اللغة الفرنسية التي أجادها عن طريق مدارس الفرير. وعند إتمامه المرحلة المدرسية انتسب إلى جامعة الأزهر، ولم يدم إلا عامين اذ عاد بعدها إلى القدس. ورافق والدته للحج، وأصبح يلقب بالحاج محمد أمين الحسيني[2].

بإندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، بدأت الدولة العثمانية بتجنيد الشباب العربي في سوريا الكبرى، وانضم أمين الحسيني إلى صفوف الجيش التركي و حصل على رتبة ضابط بعد عام واحد من الخدمة[3].

نتيجة لتنقل أمين الحسيني أثناء خدمته العسكرية في مناطق مختلفة تابعة للدولة العثمانية تم إرساله للخدمة في الفرقة 46[4] في أزمير. وفي فترة لاحقه ارسل للخدمة في قواعد مختلفة من البحر الاسود، وتشير المصادر أنه استغل خدمته العسكرية لتحريض الجنود العرب على الأتراك نتيجة الظلم الواقع عليهم والمطالبة بالكفاح من أجل استقلال العرب عن الدولة العثمانية. وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة من حياته العسكرية أدت إلى صقل شخصيته الفكرية والجسدية. وقد مكث في الخدمة العسكرية مدة عامين[5].

وظهرت بصمة أخرى في خلق هذا الرجل قياديا، إذ لعب دوراً في زيادة اقبال الشباب العربي في التطوع إلى جانب الأمير فيصل رغم عدم إقبالهم منذ البداية[6]. حيث يشير معتصم الناصر في كتابه أن إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية قد أشارت إلى"أن الكابتن (س.د دبروتين) الذي جمع هؤلاء الشباب قد جمعهم بالتعاون مع رجل من الجيش الشريف اسمه الحاج امين الحسيني الذي وصف بانه مؤيد للانجليز في

---

[1] تسفي البيلغ. **المفتي الاكبر.** ط1، ترجمة مصطفى كبها. عكا: مؤسسة الاسوار، 1991، ص29.

[2] سناء حمودي. **مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني(قيادة الحاج امين الحسيني)**. ط1، بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ايلول 2008، ص83-85.

[3] تيسير جبارة. **الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس –رئيس المجلس الاسلامي الشرعي دراسة في نشاطاته الاسلامية (1921-1937)**. ط1. عمان: دار الفرقان، 1995، ص27-29.

[4] سناء حمودي. **مفهوم القيادة السياسيه في فلسطين**. مصدر سابق، ص87 .

[5] تسفي البيلغ. **المفتي الاكبر** . مصدر سابق، ص32-33.

[6] سناء حمودي. **مفهوم القيادة السياسيه في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (قيادة الحاج امين الحسيني**. مصدر سابق، ص87 .

تلك الفترة "[1]. وبعد ذلك عمل أمين الحسيني لدى جبرئيل باشا حداد [2] المساعد العربي لحاكم القدس العسكري رونالد ستورز[3] لفترة كموظف للإدارة العسكرية البريطانية في قلقيلية، مما أدى إلى زيادة التقارب بين القيادة البريطانية في فلسطين والحاج أمين الحسيني.

جاء التحول الأخر في حياة أمين الحسيني في بداية 1919 حين عين جبرئيل باشا حداد بوظيفة مدير قسم الأمن في دمشق والذي قام بتعين الحاج أمين مساعدا له. هذا المنصب الجديد مكنه من التقرب من بلاط الملك فيصل واشترك بالمؤتمر السوري العام[4] الذي عقد بعد وعي رجال القومية العربية بالمخاطر الناجمة عن تقسيم سوريا الكبرى وإدراكهم للسياسة البريطانية والفرنسية الرامية إلى التجزئة وفقدان الوحدة العربية. ولكن في النهاية ذهبت جهود المؤتمر الأول والثاني هباءً منثوراً بعد رجوع الملك فيصل وتوقيعه اتفاقية فيصل – كليمانصو التي على أساسها اعترف فيصل اعترافاً صريحاً بقبوله بالتجزئة وإنهاء الوحدة السورية الطبيعية، والاكتفاء في اعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، وتتويج فيصل ملكا عليها خلال المؤتمر السوري الثالث المنعقد في آذارعام 1920. إلا أن هذه المملكة لم تصمد سوى أربع شهور ونصف بعد طرد فيصل من دمشق في اعقاب معركة ميسلون[5].

عمل أمين الحسيني لدى جبرائيل باشا حداد والسلطات كشفت له نوايا الإنجليز نحو فلسطين وبدأت تصل أنباء عن معاهدة سايكس بيكو 1916 ووعد بلفور 1917. فراح يعمل على إقامة مؤسسات تمثل عرب فلسطين، والتي لم ترفض من الجانب البريطاني بإعتبارها مؤسسات تسهل إدارة البلاد[6]، مثل النادي العربي والمنتدى الأدبي في أوائل حزيران 1918 الذي ترأسه بعد تأسيس صديقه عارف العارف له[7] وبمساعدة أصدقاءه مثل فخري(أخيه) واسحق درويش (ابن اخته) وعبد اللطيف الحسيني (ابن عمه) وجميل الحسيني الذي كان عضواً في المنتدى الادبي، وابراهيم سعيد الحسيني وحلمي الحسيني وتوفيق الحسيني، ومحمد العفيفي، وكامل البديري وحسان البديري وموسى البديري والشيخ حسان أبو السعود مفتي الشافعية في القدس، وعبد الصمد العلمي ويوسف ياسين .[8]

---

[1]معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934.** ط1. فلسطين: مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، 2009، ص33.

[2]جبرئيل حداد: هو من اصل لبناني ومن الضباط العرب الذين شركوا في جيوش الحلفاء ومن الاشخاص الذين استقبلوا المارشال اللنبي وكان من حرس الشرف عند دخوله القدس وكان من الاشخاص الذين خدموا الانتداب البريطاني في مصر والسودان وكان يعمل في دوائر المخابرات وانضم الى جيش اللنبي: معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934 .** مصدر سابق، ص34.

[3]رونالد ستورز:اول حاكم عسكري لمدينة القدس بعد وقوع الانتداب على فلسطين وقد عين من قبل المارشال اللنبي الذي ترأس ادارة ارضي العدو المحتلة التي كان مقرها في القاهرة : معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934** . مصدر سابق، ص35.

[4]تسفي البيلغ. **المفتي الاكبر.** مصدر سابق، ص33.

[5]سميح شبيب. **التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950.** ط1. مكتب الشؤون الفكرية والدراسات فتح، 2009، ص12.

[6]معتصم الناصر.**الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934.** مصدر سابق، ص39.

[7]تسفي البيلغ. **المفتي الاكبر.** مصدر سابق، ص33.

[8]معتصم الناصر.**الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934.** مصدر سابق، ص 39.

في نهاية عام 1919 أقيل الحاج أمين الحسيني من وظيفته بعد إزالة حداد من منصبه ورجع إلى القدس وبدأ العمل كمدرس في مدرسة الرشيدية وانضم كشريك في مدرسة "روضة المعارف" تلك المؤسسة التي لعبت دوراً في القومية العربية[1]. وفي نفس العام 1919 تم اعتقال الحسيني في مدينة الخليل من قبل الإنجليز بتهمة المشاركة بالاحتجاجات التي صاحبت زيارة لجنة "كينغ كراين "[2]إلى سوريا وفلسطين ولبنان. إذ كان الهدف من هذه الإحتجاجات تنبيه عرب فلسطين على وجوب الاحتفاظ بدولة سوريا الكبرى "من طوروس الى رفح "، والمطالبة بالإستقلال وتأكيد رفض وعد بلفور[3].

والحادثة الأخرى المهمة في حياته ما قام به بتاريخ 4/4/ 1920 في موسم النبي موسى الديني، إذ كان هذا الموسم السنوي سبب في توافد أعداد كبيرة من سكان الخليل ونابلس والمدن الأخرى إلى القدس لإحياء هذا الموسم. عند مرور الناس من أمام مكتب رئيس بلدية القدس موسى كاظم الحسيني خطب فيهم خطبه حماسيه، ثم تبعه بذلك عارف العارف وخليل بيدس وعبد الفتاح درويش. أدت الخطب إلى إثارة الجماهير العربية خلال الإحتفال، وكان الحاج أمين الحسيني مع الجماهير يحمل صورة الملك فيصل ويهتف "يعيش الملك فيصل - وفيصل يا سلطان وتسقط الصهيونية "، فتحول الإحتفال إلى حوادث قتل بين اليهود والعرب، على أثر ذلك أعلنت السلطات البريطانية أنها أولى الأحداث بين اليهود والعرب[4]. وقد اسفرت هذه الاحداث عن مقتل 9 يهود وجرح 250، وسقوط 4 قتلى و21 جريحاً من العرب. و اتهم اليهود الحاج أمين بأنه المشجع الأول لأهالي القدس للاشتراك بهذه الأحداث[5].

نتيجة لهذه الحادثة صدر بحق عارف العارف وأمين الحسيني حكم بالسجن لمدة 15 عاما غيابياً، الا أنه عند صدور الحكم كان أمين الحسيني قد هرب إلى الاردن ومنها إلى دمشق. وفي الاخيرة بدأ بتشكيل "جمعية فتى فلسطين" مع مجموعة من العرب الوطنيين في دمشق، وانتخب أمين الحسيني رئيساً للجمعية، وعارف العارف سكرتيراً لها، وعزة دروزة رئيس للمالية، ومن أولى أعمال هذه الجمعية اصدار احتجاج على تعيين هربرت صموئيل اليهودي البريطاني مندوباً سامياً على فلسطين وإصدار تنبيه بالخطر الصهيوني على فلسطين. و بسقوط حكومة فيصل ماتت هذه الجمعية وانتهى الحكم العسكري البريطاني على فلسطين عام 1920 وحل محله الحكم المدني المتمثل في هربرت

---

[1]تسفي البيلغ. **المفتى الاكبر** . مصدر سابق، ص33.
[2]سناء حمودي. **مفهوم القيادة السياسيه فى فلسطين في عهد الانتداب البريطانى (قيادة الحاج امين الحسينى)**. مصدر سابق، ص89 .
[3]عبد الكريم العلوجي. **الحاج امين الحسينى المفترى عليه** . ط1، دمشق، القاهرة : دار الكتاب العربي، 2010، ص16-17 .
[4]تيسير جبارة. **الحاج محمد امين الحسينى مفتى القدس –رئيس المجلس الاسلامى الشرعى دراسة فى نشاطاته الاسلامية (1921-1937)**. مصدر سابق، ص47-49 .
[5] عيسى السفري. **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**. ط1، فلسطين: مكتبة فلسطين الجديدة، 1937، ص47.

صموئيل[1]، الذي أصدر عفواً عاماً عن السجناء السياسيين ومنهم اليهودي جابوتنسكي[2] والحاج أمين الحسيني وعارف العارف بعد واسطة الأمير عبدالله لهم 1، وذلك بعد زيارة هربرت صموئيل للأردن في آب 1920. وعاد أمين الحسيني إلى فلسطين في الشهر الذي يليه[3].

توفي محمد كامل الحسيني يوم الإثنين بتاريخ 1921/3/21 [4] والذي حمل مراتب وألقاب كثيرة زمن الانتداب البريطاني منها رئيس القضاء الشرعي، ورئيس محكمة الاستئناف في القدس، وصاحب لقب المفتي الأكبر، والحائز على وسام التاج البريطاني لتهدئته أهل القدس وتشجيعهم على التفاهم مع المحتل الجديد عند دخول الجنرال اللنبي القدس في 11 كانون الاول 1918[5].

بدأت مخاوف عائلة الحسيني من فقدان رئاسة القضاء أيضا بعد خسارتهم لرئاسة البلدية وتسليمها لعائلة النشاشيبي. لذلك اجتمعت العائلة وبدأت تبحث عن البديل لمحمد كامل الحسيني وعليه أجمعت العائلة على اختيار أمين الحسيني الذي خلع لباسه الافرنجي والطربوش ولبس الجبة والعمة وأطلق لحيته استعدادا لمنصب المفتي. وفي هذه الأجواء شهدت مدينة القدس مجموعة اجتماعات ونقاشات حول المرشحين وصراعات خفية بين العائلات وبالأخص الحسيني والنشاشيبي. عملت عائلة النشاشيبي على دعم أي شخصية من خارج عائلة الحسيني لكسب المزيد من النفوذ ضد العائلة الحسينية، لذا وقفت بجانب الشيخ حسام الدين جار الله [6].

رفع مجموعة من أعيان وشيوخ فلسطين والأردن ومشايخ بني مالك رسالة إلى حاكم مركز القدس الشريف في 21/ 1921/3 في نفس اليوم الذي توفي فيه محمد كامل الحسيني يطلبون فيها تعيين أمين الحسيني في منصب المفتي نظرا لأنه من سلالة الأشراف وبيت الإفتاء[7]. وقد اجتمعت العائلة الحسينية بعد وفاة كامل الحسيني لاختيار من ينوب عنه من العائلة خوفا من فقدان المنصب إلى

---

[1] هربرت صموئيل:المندوب السامي لجلالة الملك جورج الخامس ملك بريطانيا وهو يهودي انجليزي واحد اقطاب الحركة الصهيونية ومن كبار زعمائها، جاء قبل تعيينه بمدة الى فلسطين وكانت مهمته مساعدة المدير العام الجنرال بولز في تنظيم الامور المالية والادارية :عيسى السفري. **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**. مصدر سابق، ص50-51.

[2] جابوتنسكي:زعيم منظمة الارغون الصهيونية وهو السبب في اثارة مشكلو النبي موسى اذ انتزع الاعلام من ايدي الشباب العرب وداسه في قدميه فثار الشبان العرب عليه واشتبكوا مع اليهود مما ادى الى تدخل القوات الانجليزية : عبد الكريم العلوجي. **الحاج امين الحسينى المفترى عليه** . مصدر سابق، ص18 .

[3] تيسير جبارة . **الحاج محمد امين الحسينى مفتى القدس –رئيس المجلس الاسلامى الشرعى دراسة فى نشاطاته الاسلامية (1921-1937).** مصدر سابق، ص 50-53 .

[4] عبلة المهتدي.**الحاج امين الحسينى والتحديات الوطنية فى فلسطين (1917-1937)**.ط1. الاردن، عمان: المطبعة الوطنية ، 2012، ص87.

[5] معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934** . مصدر سابق، ص 33.

[6] عبلة المهتدي.**الحاج امين الحسينى والتحديات الوطنية فى فلسطين (1917-1937)**. مصدر سابق، ص87-89.

[7] تيسير جبارة. **وثائق فلسطينية فى دور الارشيف اليهودية** . ط1، 1985، ص18 .

جانب منصب رئيس البلدية، وكان أمين الحسيني المرشح الأول رغم عدم إكمال تعليمه في الأزهر وصغر سنه، وجاء هذا الإجماع بعد ترشيح محمد كامل الحسيني له قبل وفاته خلفا له[1].

عقد حاكم القدس رونالد ستورز اجتماعا كبيرا لأعيان القدس وعلمائها وأبلغهم قرار إجراء انتخابات لاختيارالمفتي الجديد. واستجابة لهذا الطرح رشح عدة أشخاص أنفسهم لهذا المنصب منهم الشيخ أسعد الشقيري والشيخ موسى البديري والشيخ خليل الخالدي[2]. وجرت الإنتخابات في 1921/4/12 وكانت النتيجة حصول الشيخ حسام الدين جار الله والذي كان يشغل منصب المفتش العام في المحاكم الشرعية على 19 صوتاً[3]، وحصل الشيخ خليل الخالدي رئيس المحكمة الشرعية على 17 صوتاً، أما قاضي ومسؤول المسجد الأقصى موسى البديري فحصل على 12 صوتاً، والحاج أمين الحسيني رئيس النادي العربي حصل على 9 اصوات فقط، والشيخ سعود العوري الذي كان قاضيا للقدس حصل على 3 اصوات، وأخيراً أمين العوري الذي كان عضواً في المحكمة الشرعية حصل على صوتين.

وبحسب القانون العثماني فإن متصرف القدس هو المسؤول عن اختيار واحد من الثلاثة لمنصب المفتي، وهربرت صموئيل حل محل متصرف القدس فقد كان حق الاختيار له، فطالب بتعيين الحاج امين الحسيني وعدم قبول حسام الدين جار الله بحجة استلامه عدد كبير من البرقيات المعارضة والمشككة لنتيجة الانتخابات، والمطالبة بتعين الحاج أمين الحسيني. ومن الرسائل ما وصل للمندوب السامي من البلقاء في الاردن بتاريخ 1921/4/18 تبين رغبة نخبتهم في تنصيب أمين الحسيني مفتيا للقدس[4]. نتج عن هذه الرسائل انقسام سكان القدس بين مؤيد ومعارض، فاجتمعت عائلة الحسيني في بيت جميل الحسيني وقدمت احتجاج للمندوب السامي، كما قامت بتعليق مناشير مستنكرة هذه الانتخابات على أبواب القدس[5].

وبعد نصيحة رونالد ستورز وآرنست ريتشموند مسؤول الشؤون العربية بتعيين أمين الحسيني لهذا المنصب أجبر المندوب السامي على تأجيل تعيين مفتي القدس[6].ويرجع دعم حاكم القدس رونالد ستورز اختيار أمين الحسيني لهذا المنصب، ما تم الاتفاق عليه بين أمين الحسيني والمندوب السامي

---

[1]عبلة المهتدي. **الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين (1917-1937)**. مصدر سابق، ص87.
[2]عبد الكريم العلوجي. **الحاج امين الحسيني المفترى عليه**. مصدر سابق، ص20.
[3]تسفي البيلغ. **المفتي الاكبر** مصدر سابق، ص38.
[4]تيسير جبارة. **وثائق فلسطينية في دور الارشيف اليهودية** . مصدر سابق، ص21.
[5]عبلة المهتدي. **الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937**. مصدر سابق، ص90.
[6]تيسير جبارة. **الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس-رئيس المجلس الاسلامي الشرعي دراسة في نشاطاته الاسلامية(1921-1937)** . مصدر سابق، ص 61-63 .

خلال اجتماع عقد بينهما قبل موعد الانتخابات بفترة قليلة، والرسالة الأتية للمندوب السامي هربرت صموئيل توضح نتائج اجتماعه معه:

"الحاج امين عبر عن رغبته الشديدة في التعاون مع الحكومة وعن ثقته بنوايا بريطانيا الطيبة تجاه العرب، وقد تعهد بأن يكون تأثيره وتأثير عائلته عربونا للمحافظة على الهدوء في القدس كما قال بأنه متأكد بأن في هذه السنة لن يحدث اي إخلال بالأمن في حين عبر عن رأيه بأن الإضطرابات التي كانت في السنة السابقة حدثت بصورة تلقائية وبدون أي توجيه. و قال كذلك بأنه لو تتخذ الحكومة وسائل الحذر فان الإضطرابات لن تتجدد مرة اخرى"[1].

استعان رونالد ستورز براغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس للضغط على حسام الدين جار الله بالتنازل عن المنصب وأصبح بذلك أمين الحسيني في المرتبة الثالثة التي يستطيع من خلالها اختياره مفتي للقدس[2]. ولكن هذه النتيجة لاقت معارضة كبيرة من الجانب اليهودي. ففي 20 نيسان 1921 رفعت إدارة الشرطة لمنطقة القدس رسالة إلى حاكم القدس مرفقة بنموذج عن خمس منشورات علقت في البلدة القديمة تنص على تزوير انتخابات المفتي وعدم رغبة اليهود وصول أمين الحسيني لهذا المنصب، وتفضيل أحد المتعاونين معهم على أمين الحسيني من أجل تسيير أمورهم، وخاصة السيطرة على وقف أبي مدين الموجود بالقرب من حائط البراق ومساعدة اليهود في قتل روح الوطنية لدى الجمهور العربي الفلسطيني، والاستيلاء على مقدرات البلاد الاقتصادية وخاصة الأراضي[3].

رغم هذه المعارضة اليهودية إلا أن المندوب السامي قد أعلن بتاريخ 1921/5/10 اختياره أمين الحسيني مفتياً وقام بزيارته في بيت الإفتاء مهنئاً. ومن هنا لا يمكن تفسير هذا الفوز بشكل دقيق ولكن يمكن التساؤل حول السبب الذي أدى لتغير موقف راغب النشاشيبي تجاه حسام الدين جار الله، إذ كان في البداية داعما له ضد الحسينية ولكن بعد الانتخابات استخدم راغب النشاشيبي من قبل الحكومة البريطانية وسيلة ضاغطة على حسام الدين جار الله لترك مكانه لأمين الحسيني؟. ألا يعود ذلك لرغبة بريطانيا بوصول أمين الحسيني إلى منصب المفتي وإخضاع راغب النشاشيبي رئيس البلدية لتلك المصالح البريطانية. وبنفس الوقت لا يمكن تفسير عمل راغب النشاشيبي بأنه محاولة لتهدئة أوضاع مدينة القدس ومنع الانقسامات والاحتجاجات ضد الانتخابات، إذ كان هنالك الكثير من المعارضين لاختيار أمين الحسيني لهذا المنصب يقفون وراء راغب النشاشيبي. ومن جهة أخرى لا يمكن أن تلغى

---

[1]تسفي البيلغ. **المفتي الاكبر**. مصدر سابق، ص40 .

[2]تيسير جبارة. **الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس-رئيس المجلس الاسلامي الشرعي دراسة في نشاطاته الاسلامية(1921-1937).** مصدر سابق، ص 64-65 .

[3]سميح حمودة ."دور المجلس الإسلامي الأعلى في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية 1922م-1948". **حوليات القدس .** تحرير سليم تماري وأخرون . القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد 15، ربيع وصيف 2013، ص71.

انتخابات كاملة من أجل برقيات احتجاج من عائلة الحسيني وبعض العرب الذين ارتبطت مصالحهم مع هذه العائلة الإ برغبة بريطانية بفوز أمين الحسيني.

لم يكن وصول أمين الحسيني إلى منصب المفتي آخر المناصب التي حاز عليها فالمنصب الآخر هو رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، تلك المؤسسة البريطانية الهادفة إلى إدارة شؤون المسلمين وأوقافهم واحوالهم بعد انتهاء الفترة العثمانية. ظهرت المطالبة بتأسيس هيئة إسلامية بعد زيارة المندوب السامي الأول هربرت صموئيل لمدينة نابلس ومطالبة جمع من المسلمين بإدارة شؤونهم الاسلامية. ذلك الاقتراح الذي وافق عليه صموئيل وكتب من بعده رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية توضح رغبة المسلمين في تأسيس هيئة إسلامية خاصة بهم، وعليه تم عقد الاجتماع الأول في 1920/11/9 في فترة

المفتي محمد كامل الحسيني وحضره ثمانية من المسلمين وثمانية من الإنجليز.

أبرز من حضر هذا الاجتماع الشيخ كامل الحسيني مفتي القدس، والشيخ محمد مراد مفتي حيفا، وراغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس، وعبد الله الدجاني قاضي يافا، وسعيد الشوا من وجهاء غزة. اما عن الجانب البريطاني فقد حضر ديدز السكرتير المدني، وبنتوش السكرتير القضائي وصامويل ود السكرتير المالي، وبارون مساعده، وستورس حاكم القدس، ولوك مساعده، وبومن مدير المعارف، وقد كان المندوب السامي شخصيا يتراس هذه الاجتماع[1].

وضع الانتداب البريطاني قوانين ووظائف المجلس في جلسة 1921/3/12 محددة وظيفته الرئيسية في بحث المسائل المتعلقة بمراقبة المحاكم الشرعية وادارة الاوقاف بعد اجتماع المفتين والقضاة وعلماء الشريعة الاسلامية في القدس، ونشر نظام تشكيل المجلس الصادر عن المندوب السامي في الجريدة الرسمية للانتداب بتاريخ 15ايار1921[2] أي بعد وفاة محمد كامل الحسيني وتسلم محمد أمين الحسيني منصب المفتي الذي صدر رسمياً من قبل المندوب السامي بتاريخ 10أيار1921 إلا أن هذا النظام تم تعديله بتاريخ 1921/12/20 ونشر في الجريدة الرسمية للإنتداب البريطاني [3].

وتم إصدار مجموعة من التوصيات تخص نظام المجلس المؤسس في 20 كانون الأول 1921، وصدرت هذه التوصيات في 20 كانون الثاني1921 تنص على إيجاد الوقت المناسب لإجراء انتخابات

---

[1] تيسير جبارة. **الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس –رئيس المجلس الاسلامي الاعلى** . مصدر سابق، ص69-70.
[2] "نظام تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15م". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية** . ملف 13/21/1.39/97 ؛ **صحيفة الوقائع**. العدد 58، القدس: 1 كانون الثاني 1922، ص3- 5 .
[3] "قوانين ووظائف المجلس". **صحيفة الوقائع** .العدد 58، القدس 1 كانون الثاني1922، ص3- 5.

الهيئة الإسلامية والمجلس، وتقديم المشورة بشأن مهام الهيئة الاسلامية. والمشورة بشأن تأليف لجان الأوقاف المحلية وطرق تعيين وعزل قضاة المحاكم الإسلامية الشرعية والمفتون وموظفو المحاكم الشرعية، وإدارة الأوقاف والمدارس التي يشرف عليها المجلس، وتقديم المشورة بتنظيم إدارة شؤون الطائفة الإسلامية في فلسطين[1].

وبناءً على ذلك وضعت الأسس الرئيسية لبناء الهيكل الإداري والإيديولوجي في جلسة 7/6/ 1921 لتشكيل المجلس، والذي اعتمد على انتخاب المسلمين أنفسهم للهيئة الإدارية وعلى شرط أن تكون أسماء المرشحين هي نفسها قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية العثمانية الاخيرة التي وقعت قبل الحرب العالمية الاولى. وعلى أساس ذلك عقدت اللجنة الإسلامية اجتماعا شكر فيه أمين الحسيني المندوب السامي على الحرية التي منحت للجنة في تأسيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وبين فيه القرار الذي صدر عن اللجنة بتاريخ 1921/8/25 وينص على :

"بناء على دعوة من المندوب السامي الأعلى لفلسطين، عقدت اللجنة الإسلامية المنتخبة من قِبل الفلسطينيين بتاريخ 1921/8/24 اجتماعا في دار الحكومة للتباحث في مسائل الأوقاف والمحاكم الشرعية والشؤون الإسلامية الأخرى، وانتخبت هذه اللجنة لجنة مصغرة مكونة من سبعة عشر شخصية إسلامية، لتتولى وضع القانون الخاص بتأسيس المجلس، بعد التشاور والاتفاق مع الحكومة، على ان تباشر هذه اللجنة منذ اليوم التالي اجتماعاتها اليومية في القاعة الرئيسة لمحكمة الاستئناف الشرعية "[2].

وقد أصدر المندوب السامي في 1921/12/9 قراراً بتشكيل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى على أن يطلع هذا المجلس الحكومة على بياناته المالية للعلم فقط،[3] وبعد عام كامل تم عقد الانتخابات الأولى 9 كانون الثاني 1922 وخلال هذا الفصل سيتم تناول الإنتخابات بالتفصيل.

صدر البيان الأول من المجلس لموظفي الشرع والأوقاف يبين فيه تأسيس المجلس وبدء عمله ودعوة الاعضاء إلى تسلم أعمالهم لما فيه خير الأمة وصلاحها معلن مباشرة عمل المجلس بتاريخ 15كانون الثاني 1923 الموافق 17 جمادى الاولى 1340هـ:

" لحضرات موظفي الشرع والأوقاف المحترمين :

---

[1]"نظام المجلس الاسلامي الاعلى المؤرخ في 20 كانون الثاني1921 وتقديم التواصي بهذا الشأن". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية** . ملف رقم97/38،13/21/1 .

[2]سناء حمودي. **مفهوم القيادة السياسية فى فلسطين فى عهد الأنتداب البريطانى (قيادة الحاج أمين الحسينى).** مصدر سابق، ص93-95 .

[3]عبلة المهتدي. **الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937** .مصدر سابق، ص36

اما بعد فقد من الله على المسلمين في هذه البلاد اذ وفقهم لاستلام مقاليد أمورهم الشرعية والوقفية وجمع كلمة مندوبيهم من كل الانحاء على وضع قانون للمجلس الاسلامي الاعلى ليكون المرجع الاعلى لشؤون الاسلامية والاشراف عليها. فوافقت الحكومة على هذا القانون وتم انتخاب المجلس الاعلى الذي اصبح المرجع الوحيد لإدارة المحاكم وادارة الاوقاف وقد باشر اعماله منذ 17 جمادى الاولى 1340ه الموافق 15 كانون الثاني 1923 المعتمد على مؤازرة الامة --------" [1].

ولكن رغم إعلان عمل المجلس الإسلامي الأعلى في 15 كانون الثاني 1923 رسمياً إلا أن هناك بعض الوثائق التي أشارت إلى بلاغات صدرت عن المجلس قبل هذا التاريخ ومن هذه البلاغات البلاغ الصادر عن رئيس المجلس أمين الحسيني بتاريخ 28 تشرين الاول 1922 توصي بإحياء ذكرى المولد النبوي الشريف عن طريق تزيين ابواب المساجد والزوايا والمعاهد الاسلامية والمحاكم الشرعية بإغصان الاشجر الاخضر والرياحين والزهور مع اشتراك تلاميذ المدارس الاسلامية في الاحتفال وإنشاد الاناشيد الدينية والوطنية، واطلاق الاسهم النارية، واصدار امر لكل مسلم بتزيين باب بيته، و احتفال القضاة، و تحمل مأموري الاوقاف ترتيب ما عليهم للقيام بهذه المناسبة [2].

مهام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

نُشر نظام المجلس في 20 كانون الأول1921 في الجريدة الرسمية للإنتداب البريطاني الوقائع. جاءت المادة الثامنة منه توضح وظائف المجلس ومهامه المتمثلة في إدارة ومراقبة الأوقاف الاسلامية، وتدقيق الميزانية واطلاع حكومة الانتداب عليها، والبحث في البراهين على ثبوت صحة وقفها، ومراقبة شؤون لجان الأوقاف العمومية وسائر اللجان.

وتوضح المادة الثامنة الوظائف الأساسية للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى كما يلي:

" اولاً:وظائف المجلس هي :

أ) إدارة ومراقبة الأوقاف الإسلامية، تدقيق الميزانية والتصديق عليها وتقديمها بعد التصديق للحكومة للاطلاع عليها .

---

[1] "بلاغ لحضرات موظفي الشرع والاوقاف المحترمين وصادر عن رئيس المجلس الاسلامي". **أرشيف مؤسسة احياءالتراث والبحوث الاسلامية** . ملف رقم 13/22/1،42/97 .

[2] "اولى البلاغات الصادرة عن رئيس المجلس الاسلامي القدس1922".**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية**.ملف رقم 13/22/1،4/97.

ب)أن يرشح لمصادقة الحكومة وبعد المصادقة يعين القضاة الشرعيين ورئيس أعضاء محكمة الاستئناف الشرعيين ومفتش المحاكم الشرعية وإذا لم تصادق الحكومة فعليها ان تبين الاسباب الموجبة بمدة خمسة عشرة يوماً.

ج)تعيين المفتين من المرشحين الثلاثة الذين تنتخبهم الهيئة الانتخابية الخاصة وفقاً للقانون الخاص الذي سيضعه المجلس الشرعي الإسلامي. ويجري انتخاب المفتي في بئر السبع بمعرفة مشايخ العشائر.

د)تعيين مدير ومأموري الأوقاف وسائر موظفي الشرع.

هـ)مراقبة لجنة الأوقاف العمومية وسائر اللجان وإدارات الأوقاف .

و)عزل جميع موظفي الشرع والأوقاف وموظفي المعاهد الإسلامية التي ينفق عليها من مال الوقف وعند عزل أحد الموظفين على الاطلاق تعطى المعلومات للحكومة بذلك وعلى المجلس ان يبين الأسباب.

ز)البحث في جميع الأوقاف الإسلامية وإقامة الأدلة والبراهين لإثباتها لأجل إعادتها واستلامها عائد للمجلس الشرعي الإسلامي والمجلس يطبق شروط الواقف في صرف واردات الاوقاف المذكورة .

ثانياً: ليس للمحاكم الشرعية أحداث عمل في الأوقاف كالحكر والإجارتين والاستبدال الا باتفاق آراء المجلس الشرعي الإسلامي .

ثالثاً: على المجلس ان ينشر خلاصة اعماله وحساباته كل سنة مرة في نشرة خاصة .

رابعاً: اذا رأى المجلس تحوير أو إضافة بعض المواد المتعلقة بتعليمات إدارات الأوقاف أو نشر تعليمات جديدة فله أن يفعل ذلك ويقدم المواد للحكومة للاطلاع عليها. أما اذا رأى تعديل بعض القوانين والإنظمة وإضافة بعض المواد فعليه ان يدعو الهيئة الانتخابية. فإذا وافقت على ذلك بأكثريتها المطلقة فيعمل بالمواد المعدلة أو الجديدة. وأما إذا كان التعديل أو الإضافة بهذا القانون أي قانون المجلس الشرعي الإسلامي فيشترط في ذلك أكثرية ثلثي الهيئة المنتخبة ويعرض ذلك التعديل أو تلك الإضافة على الحكومة للمصادقة عليها "[1] و من المهام الرئيسية للمجلس تمثيل الطائفة الإسلامية لدى حكومة الانتداب البريطاني[2].(انظر الملحق رقم 1)

من خلال وثائق المجلس تتضح وظائف إضافية تتمحور في الشؤون الشخصية والاجتماعية للمسلمين. فعلى سبيل المثال لا الحصررفع أهالي يافا بتاريخ 7تشرين الاول 1923 طلب للمجلس

---

[1]"نظام تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15" .**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية"**. ملف رقم 13/21/1.39/97 ؛ **الوقائع**: **صحيفة حكومة فلسطين الرسمية** . العدد 58، القدس، 1كانون الثاني 1921، ص3-4 ؛Riter, Yitzhak.**Islamic Endowments in Jerusalem under British Mandate.** 1996،p.20

[2]"العمل على إيجاد هيئة اسلامية لإدارة شؤون المسلمين في فلسطين تكون منتخبة ديمقراطيا 1926 ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية.** ملف رقم 13/26/5،4/55.

يشددون فيه النظر في صون آداب المرأة بعد محاولة خروجها عن الشريعة الاسلامية، وقد كلف أمين الحسيني قاضي يافا النظر في هذه الشكوى. وفي 8 تموز 1923 رفعت شكوى أخرى للمجلس تطلب إيجاد حل مناسب لغلاء المهور خاصة عند طبقة الفلاحين فقد وصلت درجة المهور 500 جنيه الى 800 جنيه حتى أن القادم من عمله في امريكا يضع كل نتاج عمله مهراً، والفلاح الذي لا يملك المهر يظل اعزبا [1].

و من مهامه الثانوية تسيير منظومة شؤون الزواج والطلاق، فقد اصدرت دفاتر تسجيل عقود الزواج بين المسلمين بواسطة القاضي او المأذون، و احتوت على اسم الزوج والزوجة وسنهما وصنعتهما وملتهما ومحل اقامتهما، واسم الوالدين وصنعتهما ومحل اقامتهما، واسماء الشهود وعملهم، وتاريخ ومحل الزواج. و حدد المجلس في 7 شباط1921 سن الزواج، بأن يكون السن القانوني للرجل فوق 18 عام والمرأة فوق17 عام، وفي حال كانت الزوجة اصغر من عشرين عاما أن يكون لها وكيلا، و حددَ رسوم عقد النكاح بخمسة وأربعين قرشاً إذا ذهب الزوجان إلى القاضي، أما إذا جاء المأذون الى بيت الزوجين فسبعون قرشا[2].

ومن المهام الثانوية للمجلس ما يظهر في البلاغ 120 الموجه من أمين الحسيني إلى مأموري الأوقاف يكلفهم فيه بذل الجهد في تشجيع المواطنين على استهلاك المنتجات الوطنية، المتمثلة في المحاصيل الزراعية الوطنية والمصنوعات والمنسوجات المنتجة في مجدل وغزة؛ والسجاد الذي يصنع في مدرسة دار الايتام الاسلامية؛ ولوازم البناء الوطني كالكلس(الشيد) بدل الشمينتو(الإسمنت)، والبلاط البلدي بدل الشمينتو؛ واستعمال الصابون البلدي المنتج من نابلس واللد، واستعمال أواني الفخار بدل التنك، وقناديل الزجاج المصنوعة في الخليل، والدخان الوطني"لمن ابتلاه الله بهذا الداء". وقد طلب امين الحسيني من الوعاظ والخطباء الحض على هذا الموضوع لما فيه خير للوطن[3]. ومن مهام المجلس تسيير أمور الحج فقد ورد للمجلس كتاب من حكومة الانتداب البريطاني تبين فيه آخر موعد للفحص الطبي للحجاج المنعقد في 27 نيسان 1929[4].

محاضر جلسات المجلس تبين مدى توسع دوره ليشمل دور الممثل الديني والمنظم للعلاقات الدولية لشعب الفلسطيني أمام الامة العربية والإسلامية. فقد أصدر المجلس بتاريخ 1925/8/22 بياناً

---

[1] "بلاغ منشور الظهور والمحافظة على الآداب الإسلامية" . **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية**. ملف رقم 13/23/1،1/97.

[2] "بلاغ عام الى جميع قضاة الشرع الشريف في فلسطين 14 تشرين الاول 1923 رئيس المجلس الاسلامي الاعلى محمد امين الحسني".**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية** .ملف رقم 13/23/1،2/97.

[3] "بلاغ عدد 120 الصادر عن رئيس المجلس الاسلامي الاعلى –محمد امين الحسيني- موجها الى مأموري الاوقاف يكلف فيه فهم وبذل الهمة في سبيل العمل على تشجيع الصناعات الوطنية القدس -1924 ".**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية** .ملف رقم : 13/24/1،42/97

[4] "بلاغ خاص بالحج".**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 13/29/1،5/97.

إلى عموم المسلمين في كافة الأقطار يدين فعل الحركة الوهابية من اعتداء على مقام سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، والقبة الخضراء لقبر رسول الله بالقذائف النارية. وطلب المجلس المساعدات لأهل الحجاز، وتوجه لأعضاء اللجنة التنفيذية يطلب منهم المساعدة في هذا الشأن[1].

مهام المجلس زادت من فعالية دوره على الصعيد السياسي أيضا. ففي أحداث هبة البراق 1929 ظهر المجلس بدور القيادة في عقد المؤتمرات لبحث مسألة حائط البراق[2]، هذه الأدوار حددت هيكلية الجهاز الإداري للمجلس ونظمت أعماله على شكل عدة أجهزة يتم التطرق اليها في العنوان الأتي:

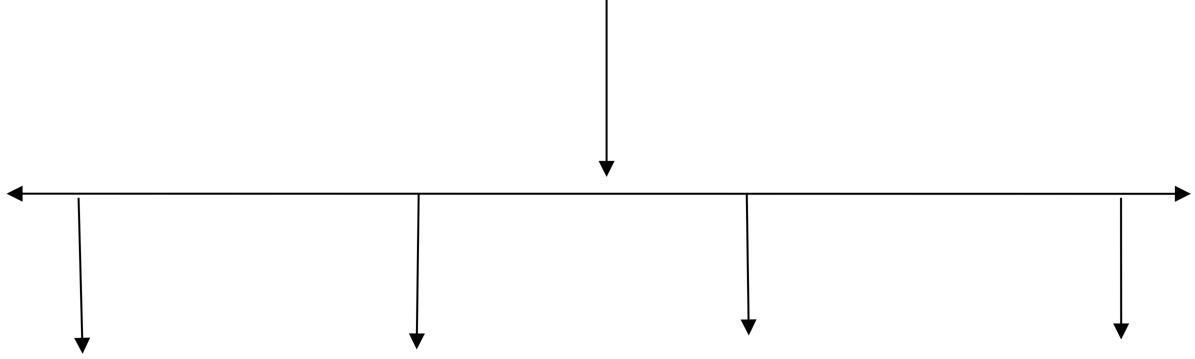
---

[1]"بيان الى عموم المسلمين من كافة الاقطار حول اعتداء حركة الوهابية على بعض الاماكن الدينية المقدسة في المدينة المنورة "**<u>أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية</u>**. ملف رقم 13/25/1،3/97.

[2]"بلاغ عن المجلس الاسلامي يشان المؤتمر الاسلامي العام بعد قضية البراق 1350ه/1931". **<u>أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية</u>**. ملف رقم 13/31/1،8/97 .

الهيكل الوظيفي للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

الجهاز الوظيفي للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى



مديرية الأوقاف العامة   إدارة الشؤون الدينية   دائرة تفتيش المدارس   إدارة المعارف الأهلية الإسلامية

تكون المجلس من جهاز وظيفي ينقسم إلى أربعة اقسام: مديرية الأوقاف العامة، وإدارة الشؤون الدينية، ودائرة تفتيش المدارس الإسلامية، وإدارة المعارف الأهلية؛ ولكل جهاز وظيفة رئيسية خاصة به. فمديرية الاوقاف العامة يقع على عاتقها تنفيذ قرارات المجلس ومتابعة شؤون الاوقاف في كافة انحاء فلسطين [1] وقد احتوت مجموعة من الوظائف وهي:

1- مدير الأوقاف العامة. وشغل هذا المنصب منذ 1922 إلى 1947 كل من محمد عمرو وعبدالله مخلص وجميل وهبه وابراهيم سعيد الحسيني .

2- وكيل مدير الأوقاف العام .

3- مأمور الأوقاف العام ومساعد له.

و تبع هذه المديرية كل من الإدارات التالية :

أولاً: إدارة الأوقاف المحلية المقسمة إلى ست مناطق إدارية وهي: القدس والخليل ويافا ونابلس وعكا وغزة، وكل دائرة محلية تحتوي على مأمورأوقاف ومساعد مأمور وجابي وكاتب، ولكل دائرة لجنة تعرف باسم لجنة الاوقاف المحلية، والتي تتشكل من رئيس يكون من كبار المسلمين أو المفتيين، ومأمور الأوقاف، وعضوين اثنين من أعيان المنطقة، وينتخبون لفترة عامين فقط. ففي 7 تموز1934 طلب أمين الحسيني رئيس المجلس عقد انتخابات لجان الأوقاف المحلية حسب المادة

---

[1] عبلة المهتدي.**اوقاف القدس زمن الانتداب البريطاني** .ط1، الاردن: دارمجدلاوي، 2004، ص 41-42

13 من نظام المجلس الناصة على "وجوب انتخاب لجان الأوقاف المحلية كل سنتين مرة "[1]. ووقع على عاتق هذه اللجنة الإشراف على أعمال مأموري الأوقاف في مناطقهم وتحصيل إيرادات الأوقاف وإنفاقها .

ولكن دائرة أوقاف القدس شملت أيضا لجنة توجيه الجهات، وتختص في إجراء إمتحانات للشيوخ المنوي تعيينهم أئمة للمساجد في القدس، ومدرسين للمساجد الكبرى مثل المسجد الأقصى مكونة من مأمور أوقاف القدس وثلاثة أعضاء .

ثانيا: دائرة المحاسبة وتكونت من محاسب الأوقاف العام ووكيل محاسب الأوقاف والجباة.

ثالثا: دائرة الهندسة وتشمل على مجموعة من الوظائف اهمها مهندس الأوقاف، وتنحصر وظيفته في الكشف على جميع المساجد والعقارات الوقفية في فلسطين، وتنظيم المخططات اللازمة لبناء الأوقاف في المدن والقرى، و الكشف على أقنية المجاري التابعة للمباني الوقفية، وتنظيم الكشوفات بتكاليف الترميم ، والإنشاء والمناظرة على الإنشاءات والتعميرات والترميمات[2].

أما القسم الثاني: "إدارة الشؤون الدينية" ومن أهم الوظائف الموكلة لها تفقد أحوال المساجد في القرى، و الإشراف على المعاهد الدينية، وتعيين الأئمة والمدرسين وإدارة حركة الوعظ والأرشاد.

و القسم الثالث: "دائرة تفتيش المدارس الإسلامية" فهي الأساس في تنظيم المدارس الإسلامية وترتيب أمورها، والقسم الرابع: "إدارة المعارف الإهلية" التي تهتم بكافة الأوقاف المندرسة في فلسطين[3]، وكانت رواتب المعلمين وبالأخص مدرسي الدين الإسلامي تصرف من صندوق حكومة فلسطين[4].

وفي ظل نظام التعديلات التي طالبت بها المعارضة (النشاشيبين)من حكومة الانتداب البريطاني أثناء الإنتخابات الثانية المنعقدة عام 1926 تم تعديل نظام المجلس وقانون الانتخابات وقانون إنتخاب رئيس المجلس وشروطه وصفاته وموقعه، مما غير الوضع الإداري للأوقاف، فقد تشكل في كل مركز قضاء لجنة أوقاف محلية، تتألف من المفتي أو القاضي، ومن مأمور أوقاف أو وكيل للأوقاف، ومن ثلاثة أشخاص من أعيان المسلمين يختارهم المجلس من أهل ذلك القضاء لمدة أربع سنوات. وتم تحديد

---

[1] "إنتخاب لجان الاوقاف 1934 القدس". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية** .ملف رقم 13/34/5،1/55 .
[2] عبلة المهتدي. **أوقاف القدس زمن الانتداب البريطاني** . مصدر سابق، ص 42-43
[3] عبلة المهتدي. **أوقاف القدس زمن الانتداب البريطاني** . مصدر سابق، ص 41-42
[4] "وظائف المجلس وحقوقه والهيئة الاسلامية العامة ووظائفها القدس.**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية** .ملف رقم 13/؟/2،24/97.

وظائف هذه اللجان بالنظر في تحسين إدارة جميع العقارات والأملاك الوقفية، والتثبت من إعمارها وتنميتها، وإناطة أمر التعمير بمأمور الأوقاف الحاصل على مصادقة من المجلس، ومحاسبة متولي الأوقاف وتغير وتبديل من لم يقم على شروط الواقف حسب الأحكام الشرعية، بالإضافة إلى المحافظة على الأموال والوصايا والتبرعات وتسجيلها، والنظر في أمر إيجار المسقوفات والمستغلات الوقفية، والمصادقة على واردات التعمير والإنشاء والمشتريات.

ووفقا لنظام التعديلات تم إجبار المتولين على إطاعة المحامين في أمور الأوقاف، وتوضيح دور الحكومة في تحصيل حصة الوقف من الأراضي والأعشار الوقفية مقابل رسوم تحصل عليها [1]. مع تطور أعمال المجلس وزيادة العبء تم عقد جلسة عام 1931 لتحديد مدى إنجازات المجلس ضمن هذا العام، وعليه فقد أجتمع كل من الهيئة الإدارية للمجلس ومراقب الأوقاف العام ومفتش المحاكم الشرعية، ومفتش المدارس الاسلامية، وموظفو المجلس. وتكمن اهمية الاجتماع بإبراز دور موظفي المجلس بإختلاف مناصبهم، فقد وضحت أعمال مراقب الأوقاف المتمثلة بتهيئة الميزانية، بالاشتراك مع مأموري الأوقاف والموظفين التابعين لهم وتقديمها للمجلس، مع تحديد الدوائر التي تتبع لمراقب الأوقاف وهي دائرة القدس والخليل وغزة ويافا ونابلس وعكا، اما دوائر جنين وطولكرم والمجدل وطبريا وصفد والناصرة فتتبع وكلاء الأوقاف الذين يقع على عاتقهم مباشرة ميزانيتها.

اما مفتش المحاكم الشرعية فوظيفته تتضمن محكمة الاستئناف الشرعية، والمحاكم الشرعية على أن يذكر المدن التي تحتوي على المحاكم الشرعية، والسعي في فتح محاكم شرعية جديدة حسب الحاجة، وتحديد ميزانية المحاكم الشرعية ومحكمة الاستئناف، وبيان عدد القضايا التي فصل بها بكل محكمة، وعدد حالات الزواج والطلاق، وحجم المساعدات التي جمعت من كل محكمة[2] .

وبالنظر الى وظيفة مفتش المدارس الإسلامية فقد وقع على عاتقه تحديد عدد المدارس التابعة للمجلس وعدد طلابها وعدد اساتذتها وميزانيتها، وتتبع مسؤولية مفتش المدارس الإسلامية، وهي مدرسة الأيتام، والبعثات العلمية، والمدارس التي يساعدها المجلس[3].

---

[1] "وظائف المجلس وحقوقه والهيئة الاسلامية العامة ووظائفها القدس". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 13/؟/2،24/97 .

[2] "بيان وتقارير من المجلس الاسلامي الاعلى حول اعمال المجلس ودائرة الاوقاف العامة – القدس 1931/7/1 ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 13/31/1،7/97

[3] "بيان وتقارير من المجلس الاسلامي الاعلى حول اعمال المجلس ودائرة الاوقاف العامة – القدس 1931/7/1". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. رقم الملف 13/31/1،7/97.

وبحلول عام 1939 وبدأ المرحلة الجديدة من إدارة المجلس تحت رئاسة اللجنة الثلاثية (السير كركبرايد البريطاني) تطورت مهام مدير الاوقاف العام ضمن الجلسة المؤرخة في 1939/10/8 واشتملت مهامه ما يلي :

1- هو المسؤول عن تطبيق الميزانية في تحديد مدخولاتها ومصروفاتها.

2- هو المسؤول عن تسيير امور الاوقاف في المركز والملحقات والاشراف على سير الامور.

3- هو المرجع فيما يتعلق بشؤون الاوقاف والحسابات والميزانيات في المركز والملحقات.

4- له صلاحية وحرية في الاجراءات في المسائل التي هو مرجع لها.

5- اذا اراد المجلس ان ينظر او يقرر في مسألة من المسائل التي هو مرجع لها ينبغي ان يؤخذ رأيه فيها.

6- دوائر وموظفو الاوقاف والمحاسبة في المركز والملحقات هم تحت اشرافه وتعليماته، وينبغي ان يؤخذ رأيه في تعينيهم وعزلهم ونقلهم وتأديبهم [1].

انتخابات المجلس ورئاسته

بعد التطرق لمهام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى نتطرق هنا إلى كيفية عقد الإنتخابات الأولى والثانية للمجلس التي أحدثت ضجة كبيرة في فلسطين، لما نتج عنها من تنافس بين العائلات المقدسية، رغم إشراف السلطة التنفيذية للحكومة الإنتدابية عليها كضمان لعدم المساس بالمصالح البريطانية، وكانت اللجنة التنفيذية المسؤول الأول لتحديد موعد الإنتخابات .

خلال المرحلة الأولى من عمل المجلس الممتدة من عام1921-1937 عقدت الإنتخابات مرتين: الأولى بتاريخ 9 كانون الثاني 1922 والثانية بتاريخ 1 تشرين الثاني 1925 وقد تمتا بناءً على المادة الثانية من قانون20 كانون الأول1921 الخاص بتأسيس المجلس. والتي نصت على تشكيل المجلس من رئيس وأربعة أعضاء اثنان من القدس واثنان من لواء نابلس وعكا، وعلى أن يكون الرئيس الدائم للمجلس هو رئيس العلماء، والأعضاء الأخرون ينتخبون لمدة أربع سنوات.

---

[1]"قرار المجلس في جلسته المنعقدة في 26 جمادى الاول 1350ه-1939/10/8 رقم القرار 472 ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية** .رقم الملف 13/28/1.4/9.7 .

وحسب المادة السادسة من قانون تأسيس المجلس لعام 1921بإنتخاب رئيس العلماء في بداية تأسيس المجلس من قبل الهيئة العمومية المنتخبة من قبل المنتخبين الثانويين والذين دعوالاجتماع دار الحكومة بأمر من المندوب السامي في 24 آب 1921[1]، ليتم إجراء إنتخابات مماثلة للإنتخابات البرلمانية العثمانية على أن يكون لكل قضاء أربعة ممثلين، وعليه يكون عددهم ستة وخمسون من المشايخ والأعيان الذين يمثلون ولاياتهم وأقضيتهم. هذا الاجتماع أطلق عليه المؤتمر الإسلامي الثاني وقد بحث فيه قرارات المجلس وأنظمته[2] .

تألفت اللجنة في حينها من ثمانية زعماء مسلمين وهم الشيخ كامل الحسيني مفتي القدس، ومحمد مراد مفتي حيفا، والشيخ أسعد قدورة مفتي صفد ، وراغب النشاشيبي، وعمر زعيتر رئيس بلدية نابلس، وعبد الله الدجاني قاضي سابق ليافا، وسعيد الشوا أحد وجهاء غزة، وثمانية من المسؤولين الانجليز. وبناء عليه وضع على أساسه ميثاق المجلس الصادر في 20 كانون الاول1921[3].

في 9 كانون الثاني 1922 قامت الجمعية المكونة من ثلاث وخمسون عضوا بسبب تغيب ثلاثة من الأعضاء عن الجلسة وهم توفيق أفندي، والسيد طاهر المصري، واسحق موسى بالبدء في الإنتخابات الأولى. وابتدأت الجلسة بكلمة افتتاحية للمستشار الملكي للإنتداب البريطاني، ومن ثم بوشر تحت إشرافه تشكيل لجنة مكونة من عبد الله الجزار مفتي عكا، وعمر زعيتر رئيس بلدية نابلس، والحاج امين الحسيني مفتي القدس، والسيد عارف الدجاني. وأشرف على فرز صناديق الإقتراع ميشال أبكاريوس[4].

اتسعت الخلافات بين العائلات الفلسطينية خلال الإنتخابات الأولى للمجلس عما كانت عليه في انتخابات المفتي عام 1921. فقد استغلت عائلة النشاشيبي نفودها لمنع وصول محمد أمين الحسيني للمنصب، وهذا ما ظهر في الجرائد الوطنية والمحلية خلال نشرها لتهكمات كلا الطرفين والإتهامات

---

[1]"نظام تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15" .**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية** .ملف رقم 13/21/1.39/97 ؛**صحيفة الوقائع** .العدد58، القدس، 1 كانون الثاني 1921، ص3 .
Riter. Yitzhak.**Islami Endowments in Jerusalem underBritish Mandate**. P. 20

[2]معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934** . مصدر سابق، ص152 -153 .

[3]تيسير جبارة. **الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس –رئيس المجلس الاسلامي الاعلى دراسة في نشاطاته الاسلامية (1921-1937).** مصدر سابق، ص71.

[4]"صورة مضبطة انتخاب رئيس العلماء القدس 9كانون الثاني 1922 ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 13/22/3.1/97.

المتبادلة مما أدى إلى إنعدام الثقة الفلسطينية بالإنتخابات، وإرسال الحكومة البريطانية المتمثلة بديديس رسالة الى تشرشل تفيد وجوب اتخاذ خطوات سريعة للإنتخابات تحت اشرافه[1].

استغل راغب النشاسيبي نفوذه لدعم عمر زعتير رئيس بلدية نابلس لتولي منصب رئيس العلماء في المجلس ووعده بالدعم الكامل واعطائه أصوات أهالي القدس، ولكن بعد علم صموئيل بالموضوع وخوفه من فوز عمر زعيتر تدخل شخصياً وطلب منه الإنسحاب [2] لكنه لم ينسحب والدليل على ذلك حصوله على أصوات أقل خلال الإنتخابات [3] وهذا يخالف ما تم نشره في كتاب معتصم الناصر من إنسحاب عمر زعيتر وست من مؤيديه بينهم راغب النشاشيبي واقتصار عدد الاعضاء على 47 عضو فقط.

وتم فرز الأصوات التي حصل فيها مفتي القدس الحاج أمين الحسيني على أربعين صوتاً وباقي الأصوات حصل عليها كل من عمر زعيتر، ومنيب هاشم، وحسام الدين جار الله، وعبد الله الجزار، وأعلن بذلك تولي أمين الحسيني منصب رئيس العلماء للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى(أنظر الملحق رقم 2)[4].

وعليه وصل المفتي أمين الحسيني الى منصب رئيس المجلس والاعضاء الأربعة تم انتخابهم من قبل المستشار الملكي للإنتداب البريطاني[5]، وهم عبد اللطيف صلاح عن لواء نابلس والذي كان يعمل رئيسا لمدرسة الحقوق في دمشق أيام حكم فيصل، والمفتي محمد مراد من قضاء حيفا، وعبد الله الدجاني القاضي السابق من قضاء يافا، والحاج سعيد الشوا من لواء الجنوب، إذ حصلوا على أعلى الاصوات في هذه الإنتخابات[6]، وعرف عن عبدالله الدجاني وعبد اللطيف صلاح صفة المعارضين للمجلس، ولم يمر الوقت الطويل حتى أصبح عبد الله الدجاني من مؤيدي الحاج أمين وبقي عبد اللطيف صلاح المعارض الوحيد. وإتخذت المدرسة المنجكية في القدس مقراً للمجلس بالقرب من المسجد الأقصى[7] .

---

[1]تيسير جبارة.**الحاج محمد امين الحسيني مفتي القدس –رئيس المجلس الاسلامي الاعلى دراسة في نشاطاته الاسلامية (1921-1937)**. مصدر سابق، ص72-73

[2]معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934** . مصدر سابق، ص153

[3]" صورة مضبطة انتخاب رئيس العلماء القدس 9كانون الثاني 1922 ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. رقم الملف 13/22/3.1/97.

[4]"صورة مضبطة انتخاب رئيس العلماء القدس 9 كانون الثاني 1922 ".**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية** . ملف رقم 13/22/3.1/97.

[5]"صورة مضبطة انتخاب رئيس العلماء القدس 9 كانون الثاني 1922 ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 13/22/3.1/97.

[6]بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات في فلسطين** . مصدر سابق، ص206-207.

[7]عبلة المهتدي. **الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين (1917-1937)**. مصدر سابق، ص143-144

حددت المادة السابعة لنظام المجلس لعام 1921 أجر رئيس العلماء والأعضاء الأربعة والتي يتم الحصول عليها من خلال مصدرين: الأول من الحكومة الإنتدابية لقاء أعمال الموظفين في المحاكم الشرعية، والثاني من واردات الأوقاف مقابل أعمالهم في سائر الشؤون الإسلامية مع الإشتراط حسب المادة الثالثة من نفس القانون أن لا تجتمع مع وظيفتهم وظيفة أخرى يتقاضون عليها أجر ثانٍ ما عدا مهنة التدريس[1].

الإنتداب البريطاني حاول الإشادة بدور المجلس وإظهاره بالمظهر الوطني والاستقلالي من خلال ما نشر في جريدة الوقائع بتاريخ 6 تشرين الثاني 1923 بعد تأسيس المجلس بعدة اشهر، "لايوجد في هذه البلاد إدارة رئيسية بأيدي الوطنيين الا المجلس الإسلامي الأعلى لأن السياسة الصهيونية لم تترك لأبناء هذا الوطن شيئاً ولو أنها قدرت على حرمان البلاد من هذا المجلس أيضا لما تأخرت دقيقة واحدة "[2] والملفت للنظر أن هذه الجريدة هي الجريدة الرسمية الناطقة باسم الحكومة البريطانية، وبذلك يكون الهدف إظهار دور أمين الحسيني متحدياً لسياسة الصهيونية، وأن المجلس جهاز وطني ومهامه تنفذ من أجل مصلحة الوطن .

ومن الاراء الأخرى الداعمة للمجلس ما جاء في تقرير المندوب السامي لوزير المستعمرات البريطانية موضحا رأيه في إنتخابات المجلس:

> " ---- أن الناس مسرورين لإنتخاب الحاج أمين الحسيني كرئيس للمجلس، وكذلك بالنسبة لباقي الأعضاء مع إحتمالية إستثناء واحد هو الحاج سعيد الشوا عن غزة "[3].

تميزت الأعوام التي تلت إنتخاب أمين الحسيني لرئاسة المجلس بالهدوء العسكري حتى تاريخ 1929، إذ وصفت تلك الفترة بسنوات الهدوء. فقد استطاع أن يبني القاعدة الشعبية الكبيرة الداعمة له من خلال تعزيز التركيب الإجتماعي التقليدي المعتمد على أبناء الحمولة، وتعزيز العلاقات مع أبناء الشعب الفلسطيني في القرى المختلفة. أن المناصب الدينية المتمثلة بالإفتاء ورئاسة المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى جعلت من أمين الحسيني صاحب المركز الأول لدى الشعب الفلسطيني، لكون المنصب الديني يحتل الأهمية الكبرى لديهم وخاصة عند الفلاحين الذين يشكلون الاغلبية[4]. وهذا ما تضمنته المادة

---

[1] **صحيفة الوقائع.** العدد 58، القدس 1 كانون الثاني 1921، ص3-4
[2] سناء حمودي. **مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الأنتداب البريطاني (قيادة الحاج أمين الحسيني).** مصدر سابق، ص160 .
[3] عبلة المهتدي. **الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937** . مصدر سابق، ص97.
[4] سناء حمودي. **مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الأنتداب البريطاني (قيادة الحاج أمين الحسيني).** مصدر سابق، ص160-161

الثانية من قانون إنتخاب رئيس المجلس بأن رئيس العلماء أي رئيس المجلس هو الممثل الأكبر للمسلمين في فلسطين ويحتل المنصب الأول في المقام الديني والرسمي والإجتماعي[1].

أما على صعيد العلاقة بين المجلس وحكومة فلسطين الإنتدابية فيمكن وصفها بالعلاقات الطيبة والمتبادلة وهذا ما عكسته سلسلة من الدعوات. ففي 6 تشرين الاول 1923 تمت دعوة أمين الحسيني لدار الحكومة من السكرتير العام للإنتداب، وتم دعوته مرة أخرى لتناول الشاي عند المستر ريتشموند، ووجه المجلس دعوة إلى المستر ريتشموند المساعد السياسي للسكرتير العام بحكومة فلسطين بعد قراره بالإستقالة بتاريخ 30 آذار 1924، ويصف النص الآتي صفة الاحترام المتبادل بين المجلس وحكومة الإنتداب.

" حضرة صاحب السعادة أرنست ريتشموند باشا الأفخم المساعد السياسي للسكرتير العام بحكومة فلسطين :

أنه لما كنتم سعادتكم قد قمتم خلال جميع المدة التي تقلدت فيها العمل في هذه الحكومة، من أوائل الاحتلال حتى اليوم، بخدمات جليلة، ملؤها الصدق في العمل في سبيل المصلحة والواجب. وقمتم أيضا بكثير من المساعدة الفنية، العظيمة القيمة، الباقية الأثر، نحو الحرم القدسي الشريف، بصفة كونكم المهندس الفخري له.

وكنتم على الدوام شديدي الغيرة على خدمة مصلحة البلاد، عافي للحق وجاهري به، كما يشهد لكم بذلك كل منصف بصير .

وكنتم قد استقلتم من العمل في حكومة فلسطين، تنوون براح هذه البلاد عما قريب، فإن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بفلسطين، يرى الأن اعترافا بالخير وتنويها به، أن يشكر لسعادتكم جميع ما تقدم من خدماتكم القيمة، وأعمالكم الصالحة، شكراً قلبياً حاراً، مسجلاً لسعادتكم هذا الشكر بهذا الكتاب ومتمنيا لكم أبدا مزيد التوفيق والنجاح " .

لم تقتصر علاقة الحكومة بالحاج أمين الحسيني رئيس المجلس بل حاولت الحكومة التقرب من اعضاء المجلس، ويظهر ذلك من خلال بعض الدعوات التي وجهت لبعض الأعضاء منها دعوة موجهة الى عبد الله الدجاني أحد الأعضاء الدائمين للمجلس لحضور العشاء على مائدة فخامة المندوب السامي صموئيل مع ولي عهد الحبشة. وفي حزيران 1925 وصلت بطاقة دعوة الى المجلس للإحتفال بميلاد جلالة السيد رونالد ستورس حاكم القدس المنعقد في 3 حزيران 1925، ودعوة أخرى للحاج

---

[1] تيسير جبارة. **<u>وثائق فلسطينية في دور الأرشيف اليهودية.</u>** مصدر سابق، ص65

أمين الحسيني في أيار 1925 من السيد رونالد ستورس للبحث في تقريري اللجنتين الفرعيتين العربية واليهودية[1].

وبعد سلسلة من العلاقات الطيبة بين الجانبين من المجلسيين وحكومة الإنتداب ، وسلسلة الإنقسام بين الفلسطنيين من معارضيين ومجلسيين، وسعي حكومة الإنتداب البريطاني لإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين تم عقد الإنتخابات الثانية للمجلس المعلن عن بدايتها في 1تشرين الثاني 1925، وتعد المرحلة الثانية والأخيرة لإختيار الأعضاء الثانويين مع بقاء رئاسة المجلس بيد أمين الحسيني، وذلك حسب المادة الثانية لإعلان المجلس الصادر عن هربرت صموئيل المندوب السامي بتاريخ 20 كانون الاول 1920 والذي حدد فيه مدة اربع سنوات للأعضاء الثانويين .[2]

قرر المجلس الإسلامي برسالة الى السكرتير العام لدوائر الحكومة في القدس تاريخ أول تشرين الثاني 1925 المباشرة في الإجراءات الإنتخابية الثانية والبدء بإصدار الأوامر للهيئات التفتيشية ومأموري الأوقاف ودوائر البوليس لوضع الخطط اللازمة من أجل تحقيق الإنتخابات النزيهة والحرة لمصلحة الأمة[3].

وعلى ضوء ذلك تم البدء بالإجراءات الأولى لعمليات تسجيل أسماء أصحاب الحق بالاقتراع والمشاركة بالإنتخابات[4]، وقد حددت الشروط لعملية الإنتخاب في بيان صدر عن المجلس "قانون إنتخاب أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى والهيئة الإسلامية العامة " بما يلي :

1- لكل مسلم فلسطيني من الذكور بالغ الخمسة عشر عاماً حق الإنتخاب.
2- على كل ناخب أن يتولى بنفسه حقه في الإنتخاب حسب دائرته الإنتخابية التي يقيم بها أو مكان عمله .
3- لا يجوز للناخب أن يعطي رأيه أكثر من مرة واحدة.
4- يحرم حق الإنتخاب للمحكوم عليهم بعقوبات جنائية (اي جرم يستجوب الأشغال الشاقة او الإعدام)[5].
5- يحرم المحجور عليهم والمصابون بأمراض عقلية من حق الإنتخاب .

---

[1] "في الدعاوى لعقد الاجتماعات والحفلات بين المجلس والحكومة القدس 1922". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية.** ملف رقم 13/22/2،2/97 .

[2] **صحيفة الوقائع .** العدد 58، القدس: 1 كانون الثاني1922، ص3.

[3] تيسير جبارة. **وثائق فلسطينية فى دور الارشيف اليهودية.** مصدر سابق، ص77

[4] محمد بسام قطينة رمان. **المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى سجل منتخبو المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى من القدس وقراها 1925** . ج1، ط1، فلسطين: وزارة الاوقاف والشؤون الدينية مؤسسة احياء التراث، 2010، ص7 .

[5] "تعليمات للبحث في تعديل نظام المجلس الاسلامي الانتخابي 28 حزيران 1927 ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 13/21/1،38/97 .

6- الإنتخابات تجري بمعرفة لجنة انتخابية تؤلف من عشرة أعضاء يمثلون كل قضاء وينتخبوا من قبل الأعضاء الثانويين للمجلس، ومن هؤلاء العشرة يتم انتخاب رئيسهم ضمن الية ذاتية وموافقة الحكومة البريطانية وتصديقها .

7- يحق للناخب أن يقدم اعتراض لرئيس اللجنة الإنتخابية على إغفال أسمه من سجلات المنتخبين ويحق له الاعتراض على أسم شخص لا يحق له الانتخاب، على أن تسلم الاعتراضات قبل ثمانية أيام من تاريخ تعليق السجلات[1].

نظمت العملية الانتخابية من قبل المجلس بموجب المادة السابعة التي بينت حق رئيس المجلس الطلب من الحكومة تكليف المنتخبين الثانويين (الذين اشتركوا في الإنتخابات السابقة1921) قبل أربع أشهر من إنتهاء مدتهم، بإصدار قرارات للمخاتير في المدن والقرى بإعداد سجلات تشتمل على أسماء وأعمار الناخبيين وتوفير صفاتهم، وعلى المخاتير احصاء هذه الدفاتر ضمن مدة ثلاثين يوما من تاريخ تبليغهم. وأما المادة الثامنة فقد نصت على وجوب إتمام عملية التسجيل والمصادقة على السجلات من قبل الأئمة ومن ثم تسلم إلى اللجان الإنتخابية عند تأليفها. وحسب المادة التاسعة على كل لجنة إنتخابية أن تحدد المكان والزمان لانعقاد الاجتماع وتسلمهم سجلات الناخبين، وأن تقوم بتدقيقها ومعرفة مدى موافقتها للقانون وسلامتها من الخطأ والمصادقة عليها، وإذا وجد أي سبب لتدقيق والتحقيق فللجنة خمسة عشر يوم ويجوز تمديد المدة الى ثلاثين يوم أذا لزم الأمر.

أما بالنسبة لتنظيم عدد المنتخبين من كل قضاء فقد وضحت المادة السادسة عشر من البيان الإنتخابي : " اذا كان عدد الناخبين في إحدى الدوائر الإنتخابية يزيد على خمسمائة ويقل عن سبعمائة وخمسين فيكون لهذه الدائرة منتخب ثانوي واحد واذا كان عددهم من (750-1250) فلها منتخبان ثانويان واذا وجد في احدى الدوائر ناخبون يزيد عددهم على المقدار المبين انفا فلها منتخبون ثانويين على هذه النسبة، اذا كان عدد الناخبيين في احدى الدوائر اقل من (500) واكثر من (250) فلهذه الدائرة الحق ايضا بانتخاب منتخب ثانوي "[2].

حددت المادة السابعة عشر والثامنة عشر شروط انتخاب الأعضاء الثانويين للمجلس والهيئة الإسلامية العامة بأن يكون المرشح في عمر الخامسة والعشرين وأعلى، وأن يكون من سكان القضاء المنسوب اليه واسمه مدون في السجلات، ويشترط عليه أن يقدم طلب خطي للجنة الإنتخابات التي يكون ناخبا فيها و لايرشح نفسه ضمن أكثر من دائرة. وفي حال قبول أو رفض طلب الترشيح بمدة خمسة أيام من

---

[1]"قانون انتخاب اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى والهيئة الاسلامية العامة في فلسطين ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية.** ملف رقم 13/34/5،8/55 .

[2]"قانون انتخاب اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى والهيئة الاسلامية العامة في فلسطين ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية.** رقم الملف 13/34/5،8/55 .

تاريخ اصداره، للمرشح حق الاعتراض ضمن محكمة الصلح بعد ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ وعلى المحكمة إصدار الحكم بعد اسبوع ويعد قرارها نهائي.

المادة التاسعة عشر وضحت أنه في حال إنتهاء مدة الترشيح وعدم تجاوز عدد المرشحين القدر المطلوب قانونياً لكل دائرة يتم إعلان أسماء المرشحين من قبل اللجنة الإنتخابية كمنتخبين ثانويين دون عملية إنتخابية. و بعد إنتهاء مدة تعليق السجلات لا تقبل طلبات الترشيح، وتشرع اللجان الإنتخابية بالعمل اذ تعين لكل دائرة انتخابية مأمور وكاتب ينضم اليهم مخاتيرالقرى أو المحلة، وثلاثة من أعيان المنطقة تتألف منهم الهيئة الإنتخابية التي يرأسها المأمور المرسل من اللجنة الإنتخابية في القضاء، وقبل الشروع بالعملية الإنتخابية يعين بالإقتراع أحد أعضاء اللجنة الإنتخابية لمراقبة الإنتخابات في تلك الدائرة. كما نصت على وجوب أن يحلف كل من الكاتب والمأمور بالعمل بأمانة قبل البدء بالعمل، ويعلن المأمور أسماء المرشحين لكل دائرة بصورة واضحة. ومن ثم تعلق تعليمات طريقة الإنتخاب في مراكز الإنتخابات وفي الصحف المحلية أو بواسطة المنادي في القرى، ويفتح المأمور صندوق الإنتخابات أمام الهيئة لتراه فارغاً قبل البدء بعملية الإنتخابات، وتحدد فترة الإنتخابات بثلاث أيام لا تزيد ولا تنقص .

وقع على عاتق رئيس الهيئة الإنتخابية حفظ النظام، و الحق بطلب العون من رجال الأمن حتى تنتهي مجريات العملية الإنتخابية وإعلان الهيئة الإنتخابية أسماء من حازوا على الأكثرية من منتخبين ثانويين عن تلك الدائرة. وبعد إتمام الإعلان تقوم الهيئة الإنتخابية بتنظيم نسختين من المضبطة تعطى واحدة للمنتخب الثانوي الذي حاز على أكثرية الأصوات، والنسخة الأخرى إلى اللجنة الإنتخابية التي تسلم جميع الاوراق وسجلات الناخبين ضمن صندوق مختوم للمحكمة الشرعية حتى تنتهي المدة القانونية للاعتراض على الإنتخابات، وإذا انتهت مدة الإعتراض فترسل السجلات والقرارات لتحفظ في المجلس[1].

رغم محاولة المجلس تنظيم الإنتخابات وتحقيق النزاهة الا أنها احتوت على صراعات طاحنة بين القوى الفلسطينية المتمثلة بالعائلة النشاشيبية (المعارضين) وآل الحسيني (المجلسيين) وتدخل الحكومة البريطانية فيها. نظراً لهذه الاحداث ونظراً للرسائل المعارضة للمجلس من قبل المعارضين،

---

[1]"قانون انتخاب اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى والهيئة الاسلامية العامة في فلسطين ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**.رقم الملف 13/34/5،8/55 .

والتي أوصلت الحكومة إلى قرار الغائها نهائياً وتعين أعضاء جدد أثنين من الحسينين وأثنين من النشاشيبية[1].

فمع إقتراب موعد الإنتخابات لأعضاء المجلس الثانية إنتشرت الدعايات الإنتخابية لكل من الحسينيين والمعارضين وبدأت الإشاعات أيضا تنتشر بين الأمة. ومنها أن الحكومة عازمة على فصل منصب الإفتاء عن منصب رئيس المجلس، وعليه حاول أمين الحسيني قبل سفره من فلسطين إلى بلاد الرافدين لجمع التبراعات لترميم المسجد الأقصى؛ تعيين ابن أخيه سعيد الحسيني في منصب الإفتاء ريثما يعود كضمان لبقاء هذا المنصب بيد العائلة الحسينية. أما بالنسبة للمعارضة والتي تمثلت في راغب النشاشيبي وبعض رؤساء البلديات أمثال سليمان طوقان رئيس بلدية نابلس، وعمر البيطار رئيس بلدية يافا، فقد رفعوا عدة رسائل الى السكرتير العام للحكومة البريطانية يشككون فيها بالمجلس ورئيسه، مما نتج عنه إرسال السكرتير العام للإنتداب البريطاني طلب للحاج أمين الحسيني بتعديل نصوص مواد نظام المجلس[2].

رفع أمين الحسيني بتاريخ 5 آب 1925 كتاب جوابي للسكرتير العام يوضح فيه أن المجلس قد أكمل قانون إنتخاب رئيس المجلس وبين فيه كيفية إنتخابه ووظائفه وموقعه وشروطه حسب المادة الرابعة من قانون المجلس (انظر ملحق رقم 3). كما تم إقرارإستخدام نظام إنتخابات مجلس النواب العثماني كأساس في العملية الإنتخابية وذلك لأهمية هذا النظام الذي يسمح لعموم المسلمين بالمشاركة، حيث تضمنت المادة العاشرة من قانون إنتخاب النواب العثماني وجوب إيجاد هيئة تفتيشية ومشرفين للإنتخابات من قبل أعضاء مجلس الإدارة ومن أعضاء البلديات. ونظرا لعدم وجود أعضاء إدارة وأعضاء بلديات يمثلون الأهالي في تلك الفترة، قرر المجلس تعديل القانون من خلال إيجاد هيئة انتخابية في كل قضاء تسمى الهيئة الإنتخابية العمومية للإشراف على العملية الإنتخابية. وتجدر الاشارة الى أن المجلس قد رفض تعديل نصوص نظام المجلس الذي طالب فيه مجموعة من المعارضين عن طريق رسائل تم إيصالها لحكومة الإنتداب البريطاني[3].

عقد إجتماع الهيئة الانتخابية في القدس في 24 آب 1925 بحضور جميع الأعضاء، وتم خلال الاجتماع تعديل الفقرة الثالثة من المادة الخامسة [4]من قانون نظام تشكيل المجلس بطلب من الحاج أمين

---

[1]تيسير جبارة. **وثائق فلسطينية فى دور الارشيف اليهودية .** مصدر سابق، ص 78

[2]عبلة المهتدي. **الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937.** مصدر سابق، ص146 -147

[3]تيسير جبارة. **وثائق فلسطينية فى دور الارشيف اليهودية .** مصدر سابق، ص79.

[4]المادة الخامسة تنص على " ينتخب كل لواء مندوبه أو مندوبيه بواسطة المنتخبين الثانويين الذين ينتخبون من قبل الأهالي وفقا لقانون انتخاب النواب العثماني على أن يستعاض بكلمة المجلس البلدي عن مجلس الإدارة "نظام تشكيل المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15م". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**.ملف رقم 13/21/1،39/97 .

الحسيني. وذلك كوسيلة للحد من تدخل المعارضة في الإنتخابات، بحيث أصبحت البلديات مع الهيئة الإنتخابية مسؤولين عن الإنتخابات. ولم يتم تعديل المادة 2 و 4 و 9 [1]من قانون المجلس الأمر الذي دفع راغب النشاشيبي ومعه أحد عشر عضواً من الإنسحاب وتقديم شكوى للمحكمة العليا ضد اللجنة [2].

وتقرر إجراء إنتخاب أعضاء المجلس من طرف المنتخبين الثانويين في الساعة التاسعة من يوم الخميس الموافق 21 كانون الثاني 1926، و تحررت الدعوة لجميع المنتخبين الثانويين متضمنه وجوب حضورهم بالوقت المحدد إلى دائرة المجلس[3]، وكانت النتيجة لصالح المجلسيين وأمين الحسيني، إذ حصل سعيد افندي الشوا، وعبدالله شفيق الدجاني على خمسة وأربعين صوتاً كأعضاء للمجلس عن قضاء القدس الشريف في 21 كانون الثاني 1926[4] وكلاهما من مؤيدي المجلسيين، مما نتج عنه رفع كل من عوض عرموش، وماهر الخالدي، وعيسى العوض، دعوى قضائية بواسطة المحامي نسيب أبكاريوس إلى نائب قاضي القضاة، ونائب القاضي البريطاني ضد حاكم القدس، والمقاطعة الجنوبية، وهيئة تفتيش القدس المسؤولة عن إنتخابات المجلس، مطالبين إلغاء إنتخاب الأعضاء الستة المنتخبين بصفتهم هيئة إنتخابية وهم سعيد الخطيب، وخليل الدجاني، وعبد الحميد أبو غوش، وجمال بك الحسيني، وسعيد درويش، وعلي جار الله، والغاء إنتخاب المنتخبين الثانويين لقضاء القدس، التي جرت تحت إشراف هيئة التفتيش سابقة الذكر، والمطالبة بمنع عد الأصوات الإنتخابية في جميع الأقضية، ومنع إعطاء أي مضبطة تبين إنتخاب عضو للمجلس عن لواء القدس [5].

ورفع كتاب من أهالي محلة باب حطة تعترض على سير الإنتخابات موضحه سبب الإعتراض بأن بعض الأسماء المطروحة والتي لها حق الإنتخاب غير موجودة في محلة باب حطة، وقد درج أسمائهم ضمن السجلات، الى جانب ذلك أدرجت أسماء أشخاص متوفين وأسماء مكررة، وأيضا أسماء محكومين، وأسماء أشخاص لم يبلغوا 25 من عمرهم ليكون لهم الحق في أن ينتخبوا كأعضاء ثانويين،

---

[1]المادة الثانية "ليس للمحاكم الشرعية احداث عمل في الأوقاف كالحكر والاجارتين والاستبدال الا باتفاق أراء المجلس الإسلامي الأعلى " المادة الرابعة وتنص على "اذا رأى المجلس تحوير أو إضافة بعض المواد المتعلقة بتعليمات إدارات الأوقاف أو نشر تعليمات جديدة فله أن يفعل ذلك ويقدم المواد للحكومة والاطلاع عليها .اما أذا رأى تعديل بعض القوانين والأنظمة وإضافة بعض المواد فعليه أن يدعو الهيئة الانتخابية .فاذا وافقت على ذلك بأكثريتها المطلقة فيعمل المواد المعدلة أو الجديدة .أما إذا كان التعديل أو الإضافة بهذا القانون أي قانون المجلس الشرعي الإسلامي فيشترط في ذلك أكثرية ثلثي الهيئة المنتخبة ويعرض ذلك التعديل أو تلك الإضافة على الحكومة للمصادقة عليها " المادة التاسعة تنص على "للطائفة الإسلامية حق مراقبة هذا المجلس بواسطة الهيئة المنتخبة فاذا رأى الثلث عملاً يستدعي السؤال مباشرة أو بناء على شكوى فللهيئة أن تدعو بقية المنتخبين بواسطة الرئيس .وإذا رأى ثلثا الأعضاء الحاضرين إقالة عضو من المجلس فينتخب له خلف على الأصول ويعرض أسمه على المجلس لاستلام وظيفته .وهذا العضو يكمل مدة سلفه "نظام تشكيل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15م".**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 39/97،13/21/1 .

[2]معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934 .** مصدر سابق، ص158-159.

[3]"إنتخابات 1926" .**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 13/26/3.4/97.

[4]"إنتخاب أعضاء المجلس الإسلامي من قبل المنتخبين الثانويين في قضاء القدس 1926" .**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 5/55،13/26/3 .

[5]عبلة المهتدي.**الحاج امين الحسينى والتحديات الوطنية فى فلسطين 1917-1937**. مصدر سابق، ص144-148.

وثلاثة أرباع الأشخاص الذين درجت أسمائهم في الدفتر لا يدفعون ضريبة الويركو بتاتاً، كما أنهم ليس لهم شيئاً من الملك، وهذه المخالفات تعترض مع المادة الثالثة من التعليميات القانوينة الخاصة بالإنتخابات[1]. وفي حدث أخر يدل على مدى الإضطرابات التي رافقت سير الإنتخابات ما قام به عبد اللطيف بن محمود الصالح، واسماعيل ونايف عبد الجابر الصالح، ومصطفى العسرة، وعمر القاق من سرقة صندوق الإنتخابات بما يحتوي من أوراق التصويت خلال توجه اللجنة بين قرية بيت ريما وقرية دير غسانة[2].

وبناءً على دعوى راغب النشاشيبي والمعارضين وحالات الإضطراب التي مرت بها الإنتخابات الثانية، أمرت المحكمة العليا باستدعاء هيئة تفتيش القدس يوم الخميس 2 كانون الثاني 1926 للنظر بالدعوى، وبعد سماع أقوال الهيئة ورافعي الدعوى قررت المحكمة الغاء إنتخاب الأعضاء الستة للهيئة التفتيشية، والغاء إنتخاب الأعضاء الثانويين لقضاء القدس، والإمتناع عن عد الأصوات الإنتخابية في أي قضاء من لواء القدس، ومنع إعطاء أي مضبطة عضو للمجلس[3] .

وأصدرت المحكمة قراراً ببطلان الإنتخابات، الامر الذي أعتبر تدخل من قبل حكومة الإنتداب البريطاني في شؤون المسلمين بقصد الإستيلاء على الأوقاف والمحاكم الشرعية الإسلامية دون مسوغ قانوني وبدون صلاحية وبدون مسؤولية[4]، ووصول رساله للمجلس من الجمعية الإسلامية في القدس إلى المندوب السامي نصت على :

" فخامة المندوب السامي المعظم :

يشيع بعض المعارضين الذين خذلوا في إنتخابات المجلس الإسلامي أن الحكومة تبذل جهدها للتأثير على محكمة العدل العليا الغائب رئيسها قاضي القضاة لفسخ الإنتخابات التي جرت وفقاً للقانون المصدق عليه من قبل الحكومة رسمياً. والتي إستنزفت جهود الأمة مدة ستة أشهر رغبة في التسلط على أوقاف المسلمين وشؤونهم الشرعية فنحن أعضاء الجمعية الإسلامية في القدس نحتج على هذه الإشاعة الخطيرة النتائج والتي لا ننتظرها من حكومة عاقلة في مثل هذه الظروف الحرجة ونرجو

---

[1]"حضرة رئيس الهيئة التفتيشية لإنتخابات أعضاء المجلس الإسلامي". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم :13/25/3.2/97 .

[2]"سماحة رئيس الهيئة التفتيشية المعظم." **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم : 13/26/3.4/97.

[3]عبلة المهتدي . **الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937.** مصدر سابق، ص147-148

[4]احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926. **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم :13/26/1،11/55 .

التثبت بجميع الوسائل المقتضية لعدم التلاعب بعواطف الأمة المتأججة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
10 شباط 1926 " [1]

وصل المجلس اعتراض أخر موقع من قبل بعض زعماء الاقضية والنواحي ممثلين عن أفراد دائرتهم وهم: الشيخ سعيد الخطيب (باب حطة) والشيخ حسن ابو السعود (الواد والسلسلة والمغاربة) وجمال الحسيني (الشيخ جراح) والشيخ محمود الدجاني (النبي داوود والبقعة والثوري) ومرشد عبد اللطيف والحاج محمد الكالوتي (باب العمود) وعبد الفتاح درويش (شعبة المالحة وشعبة بتير (بني الحسن)) واحمد العوري وعثمان النمرى والشيخ عبد الرحمن العلمي (شعبة عمواس وشعبة العنب وشعبة بيت اكسا (بني مالك)) والشيخ موسى العيزراني والشيخ شاكر البيتوني (شعبة ابو ديس (الوادية) وشعبة البيرة) وبني مرة وبني سالم (شعبة سنجل وشعبة كفر مالك) موسى سحويل ومحي الدين الحسيني (شعبة عبوين (بني زيد) شعبة اريحا وتوابعها) و نصت مضبطة الإعتراض على مايلي :

" 1- اعتقاد المسلمين بان الحكومة تدخلت فعلاً بقرار المحكمة وذلك بناءً على الأسباب الآتية :

أ- أن الحكومة بعد تصديق المادة المعدلة من قبل الهيئة العامة طلب منها بعض المعارضين عدم الإعتداء بها فأجابتهم بأنها قانونية وبأنه إن كان لهم ما يقال في هذا فليؤجل الى تشكيل المجلس الجديد.

ب- الهيئة العامة وضعت صيغة المادة المعدلة باللغة العربية ورفعتها الى الحكومة فأجاب بالتصديق عليها ثم نشرتها في الجريدة الرسمية العربية بنص المتفق عليه من غير تحريض فكيف حصل السهو في الترجمة من غير ان تعلم ذلك الحكومة .

2- وهذا الاعتقاد ينشأ عنه ما ياتي :

أ- ان الحكومة ترغب في ان تمد يدها الى مؤسسة المسلمين الدينية والمجلس الإسلامي الأعلى فتحرمهم من حقوقهم في إدارة أمورهم الوقفية والشرعية مع أن الحكومة أعلنت وتعلن في كل حين أنها لا تتعرض للشؤون الدينية .

ب- أن الحكومة تريد أن تستفيد من مثل هذه الحادثة لتتخذ ذلك حجة في عدم الكفاية لتمتع المسلمين بالحقوق الأخرى التي حرموا منها جميعها ولذلك فأننا نقدم إحتجاجنا هذا على قرار المحكمة الذي لم يكن نزيهاً.

---

[1] "احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926م ".**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم :11/55،13/26/1.

ت- أن المعارضين أشاعوا فسخ الإنتخاب من قبل تبليغ قرار محكمة العدل بما لا يقل عن ثلاثة أيام، المدة التي قد يكون القرار لم يوضع فيها بعد، مما يدل على ان هنالك تدخل في شؤون المحكمة في أمر هذه القضية "[1].

أكدت هذه الإنتقادات أن الأمة في فلسطين تطالب الاحتلال بحقوقهم، وبعزمها على عقد المؤتمرات وأرسال الوفود من أجل المطالبة بحقوقهم المهضومة من الحكومة البريطانية التي لم يبقَ منها سوى حق استقلال الشؤون الدينية، والتي تم المساس بها أيضاً من خلال الغاء الإنتخابات الثانية لأسباب واهية، محققة بذلك غايتها في عزل الأمة عن إدارة شؤونها، وإشغال الأمة بالإنتخابات لإستنزاف قواها، رغم حاجة الأمة لحكومة وطنية تتحمل مسؤولية الشعب، ومجلس نيابي منتخب من الامة يقوم بتمثيلهم[2].

ورفع للحكومة البريطانية إعتراض من المنتخبين الثانويين لدورة الثانية مفادها:

" نحن المنتخبين الثانويين الأعضاء للمجلس الإسلامي الأعلى لدورة الثانية لواء القدس أصبحنا نخشى أن يكون الدافع من فسخ الإنتخابات التي جرت بصورة قانونية نزيهة هو سبيل الحكومة الى التدخل في شؤون المسلمين الدينية ولتتخذ من ذلك حجة واهية على عدم كفاية الوطنيين في القيام بإدارة أمورهم الأخرى، التي لم يقفوا عن المطالبة بها في كل حين واشغالاً للمسلمين بعضهم ببعض وتوقيفهم عن المثابرة على طلب تلك الحقوق والمجاوزة الى غيرها، ولذلك فنحن لا نزال نعتبر أنفسنا ممثلين حقيقين للمسلمين الذين أنابونا عنهم من الإنتخاب ونشهد العالم اجمع على ذلك وعلى طلب بقية الحقوق المسلوبة من حقوقنا "[3].

وتبع قرارالحكومة ببطلان الإنتخابات قرار أخر ينص على أن رئيس المجلس مع بعض الأعضاء يمكنهم تولي شؤون المجلس إلى أن تجري إنتخابات جديدة، وأنه يحق للمندوب السامي تأليف لجنة لتعديل قانون 1921 إذ أرسل إلى المفتي رسالة قال فيها :" أقترح أنا أيضا أنه من الانسب بسبب كثرة الإنتقادات التي إستلمناها من مختلف المسلمين تعديل بعض المواد في دستور المجلس "[4] ووضع أنظمة لإنتخاب

---

[1]" احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 11/55، 13/26/1 .

[2]"احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 11/55، 13/26/1 .

[3]"احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 11/55، 13/26/1.

[4]معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934**. مصدر سابق، ص158-159.

أعضاء المجلس، وبذلك أصبح المندوب السامي يتولى مهمة تعيين أعضاء المجلس بدلاً من إنتخابهم من قبل الشعب[1].

عقد المعارضين إجتماع في فندق اللنبي في القدس في 17 شباط 1926 للبحث في موضوع الإنتخابات والمجلس. وضم الإجتماع عارف الدجاني، وراغب النشاشيبي، وعبد القادر طهبوب، وزكي نسيبة، ومحمد يوسف العلمي، وشكري الدجاني، وفخري النشاشيبي، وأصدروا قرارات تبين عدم قبولهم تمديد فترة عمل الأعضاء الثانويين للمجلس المنتخبين عن الإنتخابات الأولى 1921 وإنتخاب لجنة مكونة من عشرين شخص ممثلين عن خمس عشرة مدينة، وأن تجري الإنتخابات وفقاً لقانون إنتخاب مجلس النواب العثماني[2]، اما القرار البارز فقد تمثل بوجوب العمل ضمن المادة الخامسة من قانون المجلس المطالب بمسؤولية البلديات عن الإنتخابات وفقاً لقانون النواب العثماني، فقد اعتبر خصوم الحاج أمين أن البلديات هي الميدان الرئيسي المسيطر عليه من قبلهم، ومن خلالها يمكن إنهاء هذه الجولة الإنتخابية [3].

في ظل هذه الموجة من الإضطرابات التي رافقت الإنتخابات الثانية عزم بعض العقلاء والمفكرين من الشخصيات الوطنية وجوب عقد مؤتمر إسلامي فلسطيني أطلق عليه المؤتمر الاول في 27 شباط 1926 في دار الأيتام الإسلامية في القدس الشريف عن طريق إنتخاب لجنة تحضيرية ممثلة عن جميع وجوه فلسطين، وبحضور أربعة الاف شخص، وقد إنتخب عبد الله الجزار مفتي عكا رئيساً للمؤتمر. وضع هذا المؤتمر أحدى عشر قراراً بعد المناقشة أكدَ فيها على عدم السماح بسيطرة غير المسلمين على الشؤون الإسلامية وعلى صيانة المجلس، وأن هذا المؤتمر ممثل لكل أبناء فلسطين ولا ينتمي لأي فريق من الفرقاء المتنازعة، ومناشداً للأمة على عدم الفرقة والنزاع، و من واجب الأمة إيجاد هيئة تدير شؤون المجلس ريثما تظهر حلول في مشكلة الإنتخابات الثانية. رأى أعضاء المؤتمر أن من حق الهيئة الإنتخابية التي إنتخبت أعضاء الدورة الأولى بالبقاء كسلطة تشريعية للمجلس الى أن ينتخب هيئة جديدة تعرض عليها تعديلات قانون المجلس.

ومن القرارات التي اتخذها المؤتمر أيضا، أن تتم الإنتخابات تحت إشراف هيئة إسلامية منتخبة من قبل المسلمين، وان لا يجري أي تعديل أو تجديد أو تحوير في قانون المجلس وقوانين انتخاباته إلا من قبل هيئة تمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً، وعليه أعرب المؤتمرون عن رغبتهم في إنشاء هيئة نيابية

---

[1]عبلة المهتدي. **الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937**. مصدر سابق، ص148-149.
[2]معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934 .** مصدر سابق، ص158-159.
[3]بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين .** مصدر سابق، ص207.

ينتخبها المندوبون الثانويين للإشراف على أعمال المجلس وسن قوانينه وتعديلها، وعدم قبول ما انقصته حكومة الإنتداب من حق المجلس بالإشراف على المحاكم الشرعية الإسلامية وخاصة في القضايا المتعلقة بأمور الوقف وإجارته، وان الأمة مستمرة في الجهاد لإدراك حقوقها المقدسة، وآخر هذه القرارات أن يتم إنتخاب لجنة تنفيذية لهذه القرارات من قبل المدعوين الى المؤتمر[1].

ووصل للحكومة البريطانية في لندن رسالة مفادها أن على المندوب السامي تحمل نتيجة تدخل الحكومة البريطانية في الانتخابات الثانية 1926 والتي سينتج عنها إحتجاج من الأهالي[2]. رداً على ذلك عقدت اللجنة التنفيذية اجتماع في 29 أذار1926 في مدرسة روضة المعارف برئاسة عبد الحي التميمي وكيلاً عن الحاج توفيق أفندي حماد، وبحضور ثلاث عشر عضواً من أبرزهم الشيخ حسن أبو السعود عن يافا، والشيخ محمود أفندي الدجاني عن حيفا، مقررين أن تسعى الأمة جاهدة للاحتفاظ بالشؤون الإسلامية بكل فروعها، وعدم ترك أي فرصة للحكومة البريطانية لتدخل في تمثيل المجلس أو في الهيئة الإنتخابية التي كانت الأساس في إنتخاب أعضاء المجلس لدورة الأولى، والتي بقيت ممثلة لدورة الإنتخابية الثانية حتى طلب الحاج أمين إنتخاب هيئة جديدة مؤلفة من أربعة أعضاء لإدارة الشؤون الإسلامية، وتأكيد المؤتمر على رغبته الأكيدة في جمع كلمة الأمة و إيجاد التفاهم بنظر الإختلافات بينهم، وأن على اللجنة التنفيذية بذل كل الجهود لتحقيق ذلك[3].

استغلت الحكومة البريطانية هذا الخلاف وبدأت تخضع كلا الجانبين لمناقشات سرية حتى توصلت لقرار إقامة لجنة مؤقتة برئاسة المفتي وعضوية كل من أمين التميمي، وعبد الرحمن التاجي، وسعيد الشوا، ومحمد مراد، هذا القرار رفض من أمين الحسيني في البداية، ولكن مع موافقة الأكثرية وافق أمين الحسيني، ووصل بذلك المعارضين الى مقعدين في المجلس الى جانب المجلسيين .[4]

الا أن أعضاء المؤتمر الاسلامي الاول رفضوا هذه القرارات موضحين إستيائهم خاصة لمخالفة القرار للأكثرية الساحقة من أعضاء المؤتمر وأنها تدخل في شؤون المسلمين الدينية " ----- وعلى ذلك أجتمعت اللجنة وقررت أن ترفع اليكم إستياء المسلمين من إستخفاف الحكومة بعواطفهم الدينية وأنهم يرفضون أي تدخل

---

[1]حسين حماد. **مجموعة وثائق حول تاريخ فلسطين السياسي والاقتصادي والتعليمي خلال فترة الانتداب البريطاني 1909-1939.** ط1. فلسطين، جنين: منشورات المركز الفلسطيني للثقافة والاعلام ، 2003، ص 80-81

[2]"احتجاج اهالي فلسطين وعلماؤها واعيانها على الاشاعات بشأن نية الحكومة الغاء نتائج انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى 1926 ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية.** ملف رقم 11/55، 13/26/1 .

[3]"محضر جلسة يوم الاثنين 1926/3/29 ".**أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية.** ملف رقم 13/26/1،44/97 .

[4]معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية في القدس 1918-1934** . مصدر سابق، ص158-159.

يؤدي في الحال أو المستقبل الى سلبهم شيئا من إستقلالهم بإدارة تلك الشؤون وهم يلحون أن تحل بدعوة المنتخبين الثانويين الذين إنتخبوا المجلس للمرة الأولى وهؤلاء ينتخبون أعضاء المجلس المؤقت ---"[1].

وقد علقت بيان نويهض على هذا الموضوع بالقول " خرج عبد اللطيف صلاح وجاء محله أمين التميمي ممثلاً عن نابلس، الذي كان إتجاهه الوطني مناوئاً لتيار رئيس المجلس، لكنه بعد دخوله المجلس سرعان ما تفاهم مع الحاج أمين ...... وخرج أيضا عبد الله الدجاني، وأتى محله عبد الرحمن التاجي الفاروقي من الرملة، وبدأ عبد الرحمن الفاروقي معارضاً وبقي معارضاً، أي أنه حل محل عبد اللطيف صلاح، فكانت الهيئة، الرئيس والأعضاء الأربعة أكثريتها مع الرئيس، وأستمر الحال كذلك حتى توفي عضوان مواليان للرئيس، هما الحاج سعيد الشوا الذي توفي في عام 1930 بقليل، وهو من غزة، وكان يمثل جنوب فلسطين، فعين المندوب السامي محله الشيخ محي الدين عبد الشافي، وحينما توفي الشيخ محمد مراد وكان يمثل لواء حيفا والشمال، عين المندوب السامي السيد أمين عبد الهادي ليشغل محله، فصارت هيئة المجلس مؤلفة من الرئيس والتميمي في ناحية، والثلاثة الأخرين من ناحية، وقلما ما كانوا يتفقون على رأي موحد، واستمر الحال حتى خريف عام 1937 " إذ أصدرت الحكومة في 1937/9/30 قانون الدفاع بإسم الأوقاف الإسلامية الذي على أثره تم عزل المفتي الحاج أمين الحسيني وعين مكانه لجنة ثلاثية لإدارة الأوقاف في فلسطين برئاسة بريطانية[2].

لم تكتف الحكومة البريطانية بتعيين الأعضاء الثانويين فقط، ولكن بالسيطرة المباشرة على المجلس إذ عينت لجنة في 14 أيار1926 برئاسة الحاج أمين الحسيني، وأمين عبد الهادي، وراغب الأمام، وراغب الدجاني، وعارف الدجاني الداودي، ومحمد علي التميمي، ومعين الماضي، لتعديل قانون إنتخابات المجلس، و تعديل نظام المجلس الموضوع في 1921، ولكن هذه اللجنة ظلت متعثرة في أخذ خطواتها حتى عام 1928، و بعد إجتماع دام ثلاث أيام في النبي شمويل أصبح النظام الإنتخابي الجديد للمجلس نافذ المفعول وتم تعديله سنة 1929[3]، وتم نشره في الصحف المحلية بهدف معرفة رأي المواطنين، ولكن بوقوع أحداث البراق تم إهمال هذه القوانين ولم تنشر في الجريدة الرسمية[4].

وتم تعديل نظام المجلس رغم ان المادة الثانية من قانون المجلس نصت على أن رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى دائمة. كما خولت المادة الرابعة من القانون المجلس سن قانون خاص يختص بكيفية انتخاب رئيس المجلس (رئيس العلماء) ببيان وظائفه وشروطه وموقعه[5].(انظر الملحق رقم4)

---

[1]"محضر جلسة يوم الاثنين 1926/3/29" . **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 44/97، 13/26/1 .

[2]بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين** . مصدر سابق، ص208

[3]عبلة المهتدي.**الحاج امين الحسيني والتحديات الوطنية في فلسطين 1917-1937**. مصدر سابق، ص149-150.

[4]بيان نويهض الحوت. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**. مصدر سابق، ص208.

[5]"قانون المجلس الاسلامي الخاص بالانتخابات ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 50/97، 13/؟/1 .

ماطلت الحكومة الإنتدابية كثيراً حتى قبلت هذه التعديلات التي بنيت أساساً على مطالب المعارضة، تلك المعارضة التي لم تكتف بهذا القدر من الإنتقادات؛ فقد طالب الشيخ أسعد الشقيري وهو من أشد معارضي الحاج أمين والمجلسيين بتغيير أسم المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى إلى " المجلس الأعلى لإدارة الأوقاف " وأقترح أيضا أن تجري الإنتخابات كل ثلاث سنوات بدل من تسع سنوات وأن لا يخلف رئيس المجلس نفسه .[1]

ولم تقتصر هذه المرحلة من التعديلات على نظام الانتخابات فقط بل شملت أيضا تعديلاً لمهام المجلس تلك المهام التي وضحت ضمن المادة الثامنة من نظام المجلس الذي وضع في 20 كانون الأول 1920، والملاحظ في هذه المهام الجديدة عملية التوسع بإبراز التفاصيل وتوسع صلاحيات المجلس ولكن هذه التوسعات كانت تشترط بمراقبة الحكومة والمصادقة عليها قبل التنفيذ، وعليه لم تكن عملية التعديل سوى سياسة جديدة للتحكم بالمجلس وإخضاعه، ومن المؤسف أن التعديلات كانت ضمن طلب المعارضة التي لم تجد مشكلة في تلك الفترة سوى العائلة الحسينية متغاضية عن مستقبل وطن كامل مهدد بالوطن القومي اليهودي والتغير الديمغرافي .

بعد تعديل نظام الانتخابات تم تأسيس هيئة إسلامية عام1927 والتي عرفت كهيئة رسمية تمثل المسلمين في جميع شؤونهم. تتألف من جميع الأعضاء المنتخبين من الأقضية ومن رئيس المجلس وأعضاء المجلس و تعد جلستها قانونية إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء. [2](انظر الملحق رقم 5)، و من هذا التعديل أصبح من مهام المجلس وضع نظام تتمكن من خلاله الطائفة الإسلامية من إنتخاب هيئة إسلامية ومجلس إسلامي أعلى يعهد اليهم بإدارة شؤون المسلمين[3].

ميزانية المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى

صادق المندوب السامي بشهر آذار سنة 1920 على نظام المجلس ووظائفه المحتوي على أربع بنود تبين كيفية التواصل المادي بين المجلس الإسلامي وحكومة الإنتداب البريطاني. ومن المواد تتضح الصلة المستمرة في الشؤون الماليه بينهما. ففي المادة السابعة تظهر أن رواتب رئيس العلماء (المفتي) والأعضاء الأربعة للمجلس تؤخذ من حكومة الإنتداب البريطاني لقاء أعمالهم في شؤون المحاكم

---

[1]معتصم الناصر. **الحياة السياسية العربية فى القدس 1918-1934**. مصدر سابق، ص161 .

[2]"وظائف المجلس الاسلامي وحقوقه والهيئة الاسلامية العامة ووظائفها القدس". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 13/؟/2،24/97 .

[3]"وظائف المجلس الاسلامي وحقوقه والهيئة الاسلامية العامة ووظائفها القدس". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 13/؟/2 ،24/97 .

الشرعية، بالإضافة إلى تخصيص جزء من واردات الأوقاف للمفتي والأعضاء الأربعة مقابل أعمالهم في سائر الشؤون الإسلامية .

وبينت أيضا المادة الثامنة الفرع (أ) من نظام المجلس أنه يقع على عاتقه تدقيق ميزانية المجلس و التصديق عليها، ومن ثم تحويلها للحكومة للإطلاع عليها. وكما تضمنت نفس المادة الفرع الثاني ضرورة قيام المجلس سنوياً بإصدار نشرة تبين خلاصة أعماله وحساباته بعد إطلاع الحكومة عليها[1].

دأبَ المجلس على نشر تقرير سنوي عن أعماله وحساباته منذ 1920 إلى عام 1944. وكانت بعض النشرات السنوية يتم دراستها من قبل محاسب قانوني و ذلك لكثرة المشاكل المالية التي يمر بها المجلس مثل ميزانية عام 1930[2] ، وميزانية 1934– 1935 التي كلف بها المحاسب جورج خضر[3].

بالاضاقة الى المادة السابقة فان المادة السادسة عشر توضح تابعية المجلس للانتداب البريطاني و تنص على : " بما أن الحكومة تعهدت بالمعاونة للطائفة الإسلامية في الأمور المالية ترك لها تحصيل الأعشار مقابل رسم التحصيل كالسابق (زمن الحكم العثماني)"[1].

كما تبين المادة السادسة عشرالفرع الثاني أن بعض موظفي الأوقاف مثل مدرسو الدين الإسلامي كانوا يتقاضون رواتبهم من الحكومة الإنتدابية تباعاً لما كان معهودا عليه زمن الحكومة العثمانية. وتحمل الإنتداب البريطاني مسؤولية دفع رواتب للمدرسين الذين كانوا يتقاضون أجرهم من الحكومة العثمانية قبل الإحتلال البريطاني، على أن يشترط في حال تقاعد أحد المدرسين أن لا تقوم الحكومة بتعيين خلفا له، بل يقع على عاتق إدارة الأوقاف تعيين موظف جديد يكون ضمن موظفيها ويتقاضى مرتبه من إدارة الأوقاف.

أ- واردات خزينة المجلس المالية:

أما بالنظر إلى واردات المجلس فيمكن تصنيفها بين واردات مباشرة وواردات غير مباشرة وتعد القسم الرئيسي للواردات المالية الأعشار التي كانت تجمعها الحكومة وتحولها للمجلس من القرى الوقفية. إذ كانت الحكومة تدخل إلى ميزانية المجلس ما يعادل 11000 جنيه استرليني سنوياً، الا أنها تختلف من سنة إلى أخرى بالإعتماد على أحوال الزراعة والمناخ. وهنا نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى

---

[1] "نظام تشكيل المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15 " . **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. ملف رقم 13/21/1.39/97.

[2] Kupferschmidit (U.M), 1987, ***The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine,*** New York.p.168.

[3] "ميزانية الاوقاف 1934-1935". **أرشيف دولةاسرائيل**. ملف رقم ﻫ 989/1.

أعشار قرى وقف خاصكي سلطان التي كانت تثمر لوحدها ما يقدر ب 10700 الى 6900 جنيه فلسطيني سنويا، والتي قدرت بنسبة 24-31% من مجموع إيرادات المجلس بإختلاف السنوات.

ومن أجل تقديم صورة حول واردات المجلس وتفرعاتها نعرض الجدول التالي الذي يمثل دراسة حالة عام 1934.كنموذج :

مورد الواردات	مبلغ ا لواردات في اخر سنة 1934	
	ملا	جنيه
ايجار العقارات	774	12540
الاحكار	380	201
بدل الاعشار	997	87682
خيرات مدورة نابلس	846	233
عائدات الاوقاف الذرية	120	555
خرج محاسبة المتولي	807	191
واردات متفرقة	408	1980
مستوصفات	572	176
مصانع دار الايتام	417	246
دليل الحرمين	808	3687
حمامات طبريا	479	613
استردادات	830	54
اعانات الحرم	386	921
اعانات الايتام	093	289
اعشار واجارات	265	1530
متفرقة سيدنا علي	550	36
المجموع الكلي للواردات لعام 1934م	436	122340
مرتب الخيرات المدورة (ميزانية خاصة للمجلس)	051	1282
بدل الاوقاف الاربعة من الحكومة (ميزانية خاصة للمجلس)	820	1512

[1]"نظام تشكيل المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15 ". **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية**. ملف رقم 13/21/1.39/97.

ايجارات العقارات (ميزانية خاصة للمجلس)	777	3332
اجور تدريس (ميزانية خاصة للمجلس)	376	471
معونات الحكومة للمدارس (ميزانية خاصة للمجلس)	600	136

واردات لميزانية المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى لعام 1943[1] (العامة والخاصة)

بالإضافة للواردات السابقة فقد حصل المجلس بواسطة دوائر التفتيش على مبلغ إعانات أو تبرعات من جهات محلية أو خارجية، لتعمير المسجد الأقصى بمبلغ 193.5 جنيه، و مبلغ 5.27 جنيه إعانات لمدرسة الأيتام خلال عام 1934، تم جمع المبلغ من المحاكم الشرعية في فلسطين[2].

وتقسم موارد المجلس المالية إلى ما يلي :

1- أعشار القرى الوقفية:

في عام 1929 توصل الإنتداب البريطاني لإتفاق مع المجلس بدفع مبلغ ثابت مقداره 1475 جنيه إسترليني عن أربع أوقاف تابعة لمدينة القدس، ومبلغ 1478 جنيه لحساب المجلس عن الخيرات المدورة وهي الأوقاف التابعة لكل من مسجد بيسان وسيرين ومقام الوالي عبد الرحمن، وبذلك يتضح أن نصف واردات المجلس من الأعشار ورسوم التسجيل في المحاكم الشرعية ورسوم الضرائب عن البيوت والأراضي كانت تجمع من قبل حكومة الإنتداب البريطاني.

وهذا ما يوضحه النص الاتي من نظام المجلس:

" بما أن الحكومة تعهدت بالمعاونة للطائفة الإسلامية في الأمور المالية ترك لها تحصيل الأعشار مقابل رسم التحصيل كالسابق (زمن الحكم العثماني)"[3].

وعلى أساس هذه المادة نشرت الجريدة الرسمية للإنتداب البريطاني "جريدة حكومة فلسطين الرسمية الوقائع " أنظمة تتعلق بتخمين الأعشار بمصادقة وندهام ديدس وكيل المندوب السامي بتاريخ 21 نيسان 1922 ولإتمام ذلك تم تعيين لجان تخمين الأعشار والتي تتضمن عضوين يتقاضان راتباً من الحكومة، وعضوين فخريين يرشحهما مختار القرية لتخمين المحصولات ومصاحبة اللجنة، وكاتب للجنة يكون مسؤولا ًعن حفظ سجلات الأعشار، ودفتر الأعشار، وتذاكر الأعشار. وحددت وظيفتهم بتخمين

---

[1] الحسابات الجارية للاوقاف لسنة 1934-1935.**أرشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم ٩-1\989.
[2] "الحسابات الجارية للاوقاف لسنة 1934-1935" **. أرشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم ٩-1\989.
[3] "نظام تشكيل المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى بفلسطين الصادر عن المندوب السامي لفلسطين 1921/5/15 ". **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. ملف رقم 13/21/1.39/97.

المحاصيل الصيفية والشتوية، معتمدة على تخمين الأعشار من خلال تقسيم كل منطقة لأقضية ونواحي كخطوة أولى .

ومن ثم تعيين مفتشي التخمين وتحدد وظيفتهم بمراجعة التخمينات التي أجرتها اللجنة، وحل النزاع إذ نشأ بين أعضاء لجان التخمين أو بين اللجان والمزارعين، وأما الخطوة الثالثة فتقوم على تعيين لجان خصوصية من قبل حكام القضاء أو الناحية على شرط أن يكون الموظف أحد موظفي حكومة الإنتداب في القضاء من الدرجة العليا، ويصاحبه بالوظيفة كاتب من مكتب الإيرادات، وتنحصر وظيفتهم في إستشارة المفتش في المنازعات وتسوية قضايا تتعلق بالزيادة أو النقصان من تخمين الأعشار .

وعليه يتسلم الفلاحون تذاكر أعشار " تذكرة الأعشار نمرة 19" ليتم جمع التفاصيل عن مقدار الأعشار بالكيلو، ويتم توزيع هذه التذاكر من قبل لجنة التخمين أو مفتش التخمين، وبعد إنتهاء تعبئة تذاكر التخمين يتم تسليمها للجنة الإيرادات، التي يقع على عاتقها جمع إيرادات الأعشار، وإصدار جميع الأنظمة المتعلقة بالأعشار، وتحديد بدل أعشار القمح و الشعير و الذرة و الزيتون و العنب و البرتقال .

وضمن هذا النظام وضحت عملية جمع بدل الأعشار التي تعتمد على نوعين من الجمع، النوع الأول إستيفاء الأعشار مالاً (نقداً) ويحدد هذا البدل من قبل الحاكم بعد إستشارة لجنة التخمين على أساس سعر السوق أو ما يقرب منه، ويتم أعلان المزارعين عن ذلك من خلال الأعلان الصادر من الحاكم. أما النوع الثاني فيتم عن طريق تعيين بدل الأعشار عينياً وتقرر قيمته المادية من خلال مراقبة مدير الإيرادات، و يعتبر كل مختار ممثلاً لمكتب الإيرادات المحلي ويكون مسؤولاً عن جمع الأعشار المستحقة من كل مدينة. فيتم توزيع دفاتر ووصلات على مخاتير القرى لأجل أعطاء وصولات الدفع للمزارعين، على أن يقدم المختار تقريراً في المقصرين بالدفع، ويتم تطبيق القانون العثماني المؤرخ في 18 آب 1909 بدون تعديل لإرغام دفع متأخرات الأعشار ويصير حجز أملاك أي مدين لقاء مبلغ الدين الذي عليه .

جميع الأنظمة السابقة تم تطبيقها على أعشار أراضي الوقف، بشرط أن يصحب مأمور الوقف المحلي أو نائبه لجان التخمين، ويكون على علم بما يجري من تخمين محاصيل أراضي الأوقاف المضبوطة، وأن يوقع على سجل الأعشار، في حين أن كانت أراضي الوقف متفرقة ترسل نتيجة التخمين الى دائرة الأوقاف المحلية ويحق لدائرة الأوقاف الإعتراض على التخمين الذي ينظر فيه الحاكم أو نائبه.

أما بالنسبة للأوقاف الملحقة فيصير التخمين من قبل لجان التخمين على أن يبلغ متولي الوقف لمرافقة اللجنة التي تخمن ضمن المنطقة التي تقع فيها أملاكه الوقفية، ويتم التخمين بحضوره مع منع حق

إعتراضه على حكم التخمين. وتقوم دائرة الإيرادات التابعة للحكومة البريطانية بتحصيل أعشار أراضي الأوقاف المضبوطة والملحقة، الا إذا حصل المتولي على موافقة المدير بشأن جمع الأعشار مباشرة[1].

إلا أن المجلس حتى تاريخ 11 تموز 1923 لم يتمكن من حسم قضية الأعشار و حسابات المجلس مع الحكومة البريطانية و يتضح ذلك ضمن برقية رفعها المفتي أمين الحسيني رئيس المجلس للسكرتير العام السياسي في دار الحكومة :

" إن المجلس الإسلامي الأعلى لم يتمكن لحد الأن من إتخاذ قيود رسمية صحيحة لحساباته المتعلقة بدائرة المالية وهي الحسابات الناشئة عن أعشار القرى الوقفية التي تجبيها الحكومة بإسم المجلس. وقد فهم من المحاسب العام عندنا أن هذا الأمر معلق على الحصول على تحقيقات أعشار القرى وحساباتها منذ الاحتلال الى اليوم كل قرية على حدة وكل سنة بمفردها في كل قضاء. ويدخل في ذلك بيان تحصيلات كل قرية وبقاياها في كل سنة. وقد عول المجلس على إيفاد المحاسب العام الى كل قضاء فيه علاقات وحسابات وقفية لكي يطلع على القيود الرسمية في الدوائر المالية ويخرج حساباتها وتصفياتها على وجه الحقيقة والضبط بحيث يعلم من ذلك مقدار الدخل الأصلي لكل قرية من كل سنة ومقدار تحصيلاتها وبقاياها. جميع ذلك بالصورة الواضحة الصحيحة. وهذه القيود والأرقام يراد أن يكون موافقاً عليها من مفتشي المالية حسب الاصول. فلذلك أننا نرجو من سعادتكم أن تفضلوا بالإيعاز المقتضي الى إدارات الأقضية بأن تقوم بإجراء التسهيلات اللازمة في هذا الأمر لكي يتمكن المحاسب من القيام بمهمته قياماً تاماً "[2].

من خلال التقرير تباحث أعضاء المجلس بمشكلة تأخر الحكومة البريطانية كثيراً في دفع ما عليها من إيرادات أعشار الأوقاف للمجلس، مع أنه يملك أموال طائلة عند حكومة الإنتداب ناتجة عن جمع الأعشار لسنوات عديدة، لذلك قرر المجلس أن ينظم دفاتر بعموم المبالغ المطلوبة من الحكومة عن السنين السابقة على أن يوضح في الدفتر الأجر المتحقق والمتحصل والباقي. وثانياً: تنظيم دفتر بأموال خاصكي سلطان والمدارس المتحققة (المفروضة للمجلس) والمتحصلة (التي جمعها المجلس) والباقية (الدين المستحق للمجلس) من أجل وضوح الوقوف على أموال المجلس الموجودة لدى الحكومة البريطانية. وثالثاً أن تعلم حكومة الإنتداب المجلس أسباب عرقلة تحصيل أمواله، وضرورة تحفيز الحكومة الحكام في الأقضية لمساعدة مأموري الأوقاف في أمر التحصيلات[3].

وظلت المشكلة قائمة بين المجلس وحكومة الإنتداب البريطاني حتى سنة 1926 إذ إنتدب المجلس الأعلى لجنة مؤلفة من الحاج سعيد أفندي وعبد الرحمن والشيخ إسماعيل أفندي الحافظ وحلمي باشا

---

[1] **صحيفة الوقائع .** العدد 67، القدس:15 آيار1922، ص5-9.
[2] تيسير جبارة. **وثائق فلسطينية في دور الارشيف اليهودية .** مصدر سابق، ص46.
[3] مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب1922- أول 17 كانون الأول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13)". **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** بتاريخ 21 صفر 1341ه، نوع القرار وقف 5/1، رقم القرار 178.

والشيخ موسى البديري، لدراسة إقتراح الحكومة البريطانية بشأن إبدال أعشار الأوقاف كبدل مقطوع يدفع لصندوق الأوقاف في كل عام، وتقديم تقرير للمجلس بما يرونه موافقاً لمعاملات الوقف[1].

وبتاريخ 30 تشرين الأول من عام 1922 رفع المندوب السامي كتاب للمجلس بشأن الأوقاف التي يجب تسليم إيراداتها بعد تدقيق الأوراق وإطلاع مدير الأوقاف والمحاسب عليها[2] ، الا أن مشكلة تسجيل الأراضي الوقفية ورسومها ظلت قائمة حتى عام 1945. إذ طلب محاسب الأوقاف تعيين موظف يقوم بمراجعة ومعرفة رسوم التسجيل التي تستوفيها الحكومة البريطانية عن الأراضي الوقفية[3].

ولم يكن للحكومة الإنتدابية فقط حق جمع وارادات الأوقاف بل أيضاً وصل دورها إلى مقاسمة المجلس في منافع جهة الوقف. ففي قرية زواتا التابعة لنابلس وهي من الأوقاف المضبوطة أُجريت قاعدة التخمين بحق البيارة المسمى " بستان الحاج توفيق أفندي حماد " والتي تعتبر الحكومة شريكة في المنفعة بعد مشاورة المجلس للحكومة البريطانية بشأن حل مسألة الوقف بطريقة شرعية[4] .

إذ رفع المجلس طلب للحكومة بتاريخ 1926 يطلب فيه واردات وقف جامع سيدنا يحيى عليه السلام، بعد إمتناع الحكومة عن دفع الإيرادات ما بين 1923- 1924 بالرغم من أن مأمور الوقف يدفع ضريبة الويركو المفروضة على العقارات، وضمن هذا الطلب أصر المجلس على الحكومة بإعادة تخمين أعشار أراضي سبسطية بإسم الأوقاف ومحاسبة إدارة الأوقاف العامة عليها خلال السنوات السابقة و ذلك لأجل ترميم الجامع الأثري والمحافظة عليه (جامع سيدنا يحيى عليه السلام)[5].

وقد تباحث المجلس الإسلامي مع الحكومة في فرض مبلغ نصف جنيه عن كل دونم يزرع فيه التبغ، مع عمل الحكومة دفتر يحتوي على مساحة الدونمات التي تزرع بهذا الصنف في جميع المزارع العائدة الى دائرة الأوقاف[6].

---

[1]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926-19حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13)" . **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. بتاريخ 1926/9/15، نوع القرار وقف 15/17، رقم القرار460 .

[2]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- أول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. بتاريخ 30 تشرين الاول 1922 ، نوع القرار وقف 15/1، رقم القرار 222.

[3]"ابرز المشاكل التي عانى منها المجلس بحلول عام 1945 واقتراح حلها ".**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. ملف رقم (13/45/2.9/97) .

[4]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- أول 17كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. بتاريخ27 تشرين الثاني 1923، نوع القرار 7/1، رقم القرار 360 .

[5]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. نوع القرار وقف 7/1، رقم القرار181.

[6]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- أول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. بتاريخ 3 تموز1926، نوع القرار وقف 1/6، رقم القرار 692 .

أن تحكم الحكومة البريطانية بأموال المجلس وبالأخص الأعشار أدى الى دخول المجلس بأزمات مالية متلاحقة كان على أساسها يصدر قراراً بضبط المعاملات والاقتصاد في النفقات[1].

2- **الإجارة :**

أما المصدر الثاني المهم لواردات المجلس إلى جانب الأعشار فكان يأتي من عقود الإيجارة والإيجارتين والحكر والإستبدال الخاصة بالعقارات الوقفية. وقد شكل ناتج هذه العقود ما نسبته 1.95% من إيرادات المجلس. هذا بالاضافة إلى دخل الأوقاف المندرسة والتي تساهم ب 1.1% من الإيرادات. كما أن هنالك واردات تتأتى من عمل المرشدين داخل الحرم القدسي والإبراهيمي، ودخل العيادات الإسلامية في الخليل والقدس، ومن المتبرعين، وبمقارنة دخل الحكومة البريطانية والتي تقدر بمبلغ 2.200.000 مليون جنيه فلسطيني سنوياً، نجد أن إيرادات المجلس لا تتجاوز 60 الف جنيه فلسطيني سنوياً[2] .

عرفت الإجارة ببيع المنفعة المعلومة ببعض معلوم، وتعد الإجارة أحد الطرق المتبعة في التصرف بعقارات الأوقاف الإسلامية من أجل تحقيق الإيرادات المالية، وكانت تتم على العقارات الوقفية المسقوفة والمستغلة. مع تحديد الفقه الإسلامي للمدة الزمنية التي يجري عليها عقد الإيجارة، وقد كان العرف السائد للمدة الزمنية في الإيجار ثلاث سنوات للأراضي، وعام أوعامين للأبنية والحوانيت، الا إذا رأى القاضي أن الخير للوقف إطالة المدة الزمنية. الإجارة للعقارات الوقفية في فلسطين والقدس تتم كالاتي:

أ- عقد الإجارة الواحدة :

كانت عقود الإيجار تتم بين متولي الوقف والمستأجر، أو بين المستأجر والمتولي بحضور القاضي الشرعي، وفي شهر كانون الثاني 1919 أصدرت الإدارة البريطانية العسكرية قراراً برفع الإيجارات في البلاد، مما أدى إلى إقبال المجلس الإسلامي على عمليات التعمير والبناء للمحلات و المنازل الجديدة في سبيل الحصول على غلة أوفر للوقف[3].

---

[1]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية** . نوع القرار موازنة 5/1، رقم القرار284، بتاريخ 1926/7/1.

[2]Kupferschmidit (U.M), 1987, ***The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine,*** New York.p. 172-176

[3]اعبلة المهتدي. "الاوقاف الذرية الاسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1947 ". **الاوقاف فى بلاد الشام منذ الفتح العربى الاسلامى الى نهاية القرن العشرين – المؤتمر الدولى السابع لتاريخ بلاد الشام 17-21 شعبان 1427ه/10-14ايلول 2006** . المجلد الثالث. تحرير محمد البخيت، الجامعة الاردنية: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، 2008، ص444-446

ويتضح ذلك من خلال قرار المجلس المؤرخ 5 تموز1926إذ أصدر موافقة على رأي مأمور أوقاف غزة بتعمير دكان تم وصفها ضمن عقد الإيجار، بشرط أن عملية الإيجار تتم بعد تعمير العقار من قبل المستأجر ضمن مدة زمنية محددة بثلاث سنوات فقط، لأنه لا يجوز إيجارعقارات الوقف لأكثر من ثلاث سنوات[1].

إلا أن متابعة قضايا الإيجارة في محاضر المجلس تظهر بأن مدة الإيجار كانت تصل إلى واحد وعشرين عاماً مع رفع قيمة الإيجار السنوي في حال كان قليل ، وهذا ما عرف بتسميته "اجارة طويلة". ويكون قرار زيادة الإيجار متعلقة بقرار القاضي، ومأمور الأوقاف، على أن يستوفي عقد الإيجار شروط الشريعة الإسلامية وحافظاً لحقوق الوقف.

والمصادقة على توقيع عقود الايجارة الطويلة، أصدره المجلس الإسلامي للجان المعارف بغزة بعد أن عرضت اللجان فكرة التأجير لمدة ثلاثين عاما بتاريخ 28 تموز1926[2]. كما أصدر المجلس قرارات اخرى تقتضي بوجوب رفع الإيجار مع تقدم الزمن "أجرة المثل" ومن بين ذلك القرار الذي أصدره المجلس بتاريخ 12 آذار 1930 وجاء فيه :"بناءً على المطالعة الواردة في كتابة مقبرة عبد الرحمن التاجي وصواب ما جاء فيها تقرير أن تؤجر هذه الأرض لطالب الإيجار على أن لا تزيد الأجرة السنوية في مدة السنوات التسعة الأولى بخمسة جنيهات فتصير عشرين جنيهاً وعلى أن لا تزيد الإجرة السنوية بعد التسع سنوات أربعين جنيهاً فتصيرثمانين جنيهاًوعلى أن تراعى الشروط الواردة في تقرير فضيلة قاضي الرملة بالنسبة لتحميل المترتبات الأمرعلى المستأجر وبأن لا تستبدل ولاتؤجر الا بأذن من القاضي الشرعي وموافقة المجلس الإسلامي الأعلى " ومثالاً آخر على الإجارة الطويلة تأجير أراضي السدره بمبلغ عشرين جنيها على التسع سنوات الأولى، وثمانين جنيهاً على العشرين سنة الأخيرة، ضمن شروط مفتش المحاكم الشرعية وماجاء به كتاب فضيلة القاضي، على أن يتحمل المستأجرين جميع المترتبات الأميرية، وان لايتم استبدالها أو إيجارها لأي كان الا بموافقة القاضي الشرعي، وبموافقة المجلس الإسلامي[3].

وفي إيجار ثمانية مخازن من الأوقاف المندرسة بيافا مثال آخر على عمليات إيجار الأوقاف من اجل إعمار الوقف وخاصة في ظل الأزمة المالية التي كان المجلس الإسلامي يعاني منها، والتي تعيق عمليات تعمير الأوقاف، فقد تم تأجير الثمانية محلات للسيد حسن عبد القادر الواقعين في مدينة الرملة

---

[1] مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13) .**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** بتاريخ 1926/7/5، نوع القرار وقف 3/10، رقم القرار384.

[2] مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** . بتاريخ 1926/7/28، نوع القرار وقف 5/3، رقم القرار404 .

[3] مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى : سجل رقم (3) من 19 حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** بتاريخ 3 كانون الاول1930، نوع القرار وقف 6/3، رقم القرار 3745.

مقابل أن يدفع إيجار مقداره 500 جنيه فلسطيني يتم استخدامهم في إتمام عمارة المخازن، وكان عقد الإيجار لمدة ثمانية سنوات تبدأ من 26 تموز 1934[1].

ومثال آخر يشير الى أن السيد سعد الدين أبو السعود قد استأجر أرض من الاوقاف المندرسة تبلغ مساحتها 29 دونم وثلث، لمدة سبع سنوات في قرية بيت أمر قضاء الخليل، بإجارة تبلغ 50 ملا عن كل دونم للسبع سنوات الأولى، و100 ملاً عن كل سنة بعد السبع سنوات، وكان الهدف من عقد الإيجار أن يسور المستأجر الأرض بسور حجري وأن يقوم بزراعة الأرض بالأشجار المثمرة[2].

وما يلفت الانتباه أن بعض عقود الإيجار كانت تمنح أيضا للأجانب. ففي عام 1934 وافق المجلس على تأجير أرض ببدل قيمته 27 جنيه و500 مل عن كل دونم سنوياً، وكان عقد الإيجار للخواجة لودويك ليفا وتم التأجير حسب قرار المجلس لمدة ثلاث سنوات حسب ما تقتضيه مصلحة الوقف[3]. وتم تأجير فندق مأمن الله بعد بنائه الذي استنفذ مقدرات مالية ضخمة من ميزانية المجلس ، حتى أنه تم استدانة مبلغ 5000 جنيه فلسطيني من بنك باركلز لإتمام بناء الفندق عام 1930[4]، وكان عقد الايجار بإسم الخواجا بارسكل بمبلغ 7300 جنيه سنوياً لمدة خمسة عشر عاماً[5]، الا أنه بتاريخ 18 حزيران 1930 تم رفع طلب تمديد عقد الإيجار لنفس الشخص مدة خمسة عشرة سنة أخرى ويصير بذلك عقد الإيجار مدة ثلاثين سنة، على شرط من المجلس أخذ الضمانات الكافية على دفع بدل الإيجار واستحقاقه في موعده بعد رفع القرار إلى محامي الأوقاف[6].

ومن الأمثلة على تأجير الوقف للأجانب أيضا تأجير أرض المنتنة في حيفا التي كانت أرض زراعية و تحتوي على بركة، للحكومة البريطانية بعدة عقود إيجار، لأجل إنشاء مخازن للسلاح، وكانت العقود تغطي الفترة الممتدة من 8 نيسان 1942 إلى 7 نيسان 1945 وتم الدفع بموجب شيك لبنك باركلز بمبلغ جنيه واحد عن كل دونم، لمساحة مؤجرة تبلغ 700 متر، والعقد الثاني 1510 أمتار مربعة من الأرض تم تأجيرها لمدة ثلاث سنوات من تاريخ 25 تشرين الأول 1943 الى تاريخ 11 أيار 1946، والعقد الثالث بدأ من تاريخ 25 تشرين الأول 1947. وقد بارك متولي الوقف عقود الإيجار للحكومة

---

[1]تأجير اوقاف مندرسة لمحسن عبد القادر. **أرشيف دولة اسرائيل.** ملف رقم פ-37/ 989.

[2]تأجير اراضي اوقاف في بيت امر. **أرشيف دولة اسرائيل.** ملف رقم פ-32\989 .

[3]"قرارات المجلس الاسلامي" . **أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية.** ملف رقم (4) (13/34/1.48/97). بتاريخ 5 شباط 1934.

[4]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). **ارشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** بتاريخ 1930، نوع القرار وقف استقراض من بانق باركلز، رقم القرار3546.

[5]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13).**أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** بتاريخ 1930/5/24، نوع القرار 1/10، رقم القرار 3635.

[6]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** بتاريخ 18حزيران1930، نوع القرار تمديد اجارة الفندق، رقم القرار 3694.

البريطانية وتمنى لها الفوز في الحرب العالمية الثانية " --- ومع ذلك وفي هذه الظروف وتقديراً لجهود قوى حكومة جلالتكم القيمة في هذه الحرب فأنني مستعد بتوقيع اتفاقية عن هذه الارض باعتبار الأجرة عشرة جنيهات سنويا أرجو الله ان يكلل جهودكم بالنجاح والنصر"[1].

ومن جانب آخر كانت بعض قضايا الإيجار خارج نطاق العقارات الموقوفة أو الأراضي ففي عام 1934 تم تأجير البرك السلمانية في بيت لحم لراغب النشاشيبي[2]، وبتاريخ 8 حزيران 1926 تم تأجير بركة مأمن الله الى دائرة مياه بلدية القدس لثلاث سنوات مقابل خمسة جنيهات لكل سنة[3] ، و تأجير المجلس لدكان وقف كمقهى لمدة سنة كاملة إلا أن هذه الدكان قد أغلقت من قبل الشرطة البريطاني بعد ستة أشهر، بسبب تصريح طبيب الصحة بعدم ملائمتها الصحية [4].

في بعض الاوقات كان المجلس الإسلامي يرجع في مبلغ الوقف المقرر على المستأجر في حال تعرض العقار للخراب، وهذا ما كان واضحاً ضمن قرارالمجلس بتاريخ 1 حزيران 1927 من الموافقة على تنزيل مبلغ 150 قرشاً من إيجار دكان في غزة للمستأجر حسن غزال، بعد أن هُدم الدكان من كثرة الأمطار في نصف السنة المذكورة[5] ومن الامثلة أيضا تنزيل إيجار عقارات في يافا مقدار 80 جنيها وخمسمائة قرش، لعدم إنتفاع المستأجرين في إيجار الأوقاف نتيجة الزلزال 1927 في فلسطين[6] .

وعملية الإجارة لم تكن دائماً بمبلغ مالي، ففي عملية إيجار أراضي مزارع النوباني في رام الله والتي تعد جزءً من الأوقاف المندرسة كان عقد الإيجار على الأرض والأشجار، فقد فرض المجلس الإسلامي مقدار تسع جرار من الزيت في السنة، لمدة ست سنوات على أن تكون مدة الإجارة على أساس عقدين كل عقد مدة ثلاث سنوات، وقد صدر هذا القرار بعد تقريرمفتش الأوقاف المندرسة الذي نص على منفعة الوقف من هذا الإجراء[7].

---

[1]تأجير مسجد ابو يونس في حيفا. **أرشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم פ 49 /989.
[2]"صندوق بيت لحم 122". **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. رقم الوثيقة (2/34/9.2/10).
[3]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. بتاريخ 1926/7/8، نوع القرار وقف 2/1/1، رقم القرار304.
[4]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3) :من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13) . **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. بتاريخ 1 كانون الاول 1929، رقم القرار 3539.
[5]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2نيسان 1926- 19حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. تاريخ 1927/7/1، نوع القرار وقف 3/10، رقم القرار694.
[6]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** . بتاريخ 1929/8/14، نوع القرار وقف5/18 ، رقم القرار 3546.
[7]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. بتاريخ 19 تشرين الثاني 1930، رقم القرار3803.

ب- عقد الفراغ بالاجارتين :

أما النوع الأخر من الإجارة فهو ما يطلق عليه عقد الفراغ والتفرغ بالإجارتين وهو عقد إجارة مؤبد على عقار الوقف الخرب، بإجرة معجلة مساوية لقيمته الحقيقية، وأجرة مؤجلة ضئيلة سنوية يتجدد العقد عليها ودفعها كل سنة[1]. ومن القضايا التي عالجها المجلس في عام 1930 قضية فراغ تظهر التزام المجلس بدفع مبلغ 500 جنيه في السنة لمدة معينة تم تحديدها في عقد الفراغ على أن يخلي المستأجر خلال سنة من بدء سداد المجلس الإسلامي الأجر الذي دفعه المستأجر[2]، الا أن محاضر المجلس الإسلامي لم تحتو على هذا النوع من العقود الا نادراً.

ت- **الحكر و المقاطعة** :

نوع ثالث من الإجارة يعرف بأنه عقد إيجاره يمنح المحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكرة ما دام يدفع أجر المثل، ويتعلق الحكر بحقان هما : حق مالك الرقبة وله أجر المثل، اما الحق الثاني فهو حق المحتكر وهو البناء على الأرض والقرار عليها ما دام يدفع أجرة المثل[3]. أما المقاطعة يقصد تأجير أرض الوقف لشخص ما لقاء أجرة سنوية معينة فيقوم هذا الشخص بإستغلالها بغرس الأشجار أو بإنشاء الأبنية على أن تكون الأشجار أو الأبنية القائمة عليها ملك المستأجر، وإذا توفي المتصرف على أرض وقف المقاطعة ينتقل هذا الحق الى ورثته ولا يحق للمتولي أن يمنع الورثة من وضع اليد عليها، وحكم المتصرف في أرض الوقف المؤجرة بالمقاطعة كحكمه في الارض الاميرية، وإن المقاطعة تنتقل بالأرث مثلما ينتقل التصرف في الأراضي الاميرية[4]. والقاعدة الفقهية تقضي "ان الحكر لا يستوفى الا عن الوقف الصحيح ..."[5].

حل المجلس الاسلامي مكان الادارة السنية لدولة العثمانية في معاملات الحكر بعد ربطها بإعلام شرعي ضمن المادة (2) من وظائف نظام المجلس الإسلامي وفي بعض حالات الحكر نجد المجلس

---

[1]عبلة المهتدي. **اوقاف القدس زمن الانتداب البريطاني** .مصدر سابق، ص 176.

[2]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1931 ملف رقم (14/1.3/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** بتاريخ 1929/3/26، رقم القرار 3594 .

[3]عبلة المهتدي. "الاوقاف الذرية الاسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1947 . **الاوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الاسلامي الى نهاية القرن العشرين – المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17-21 شعبان 1427ه/10-14 ايلول 2006** .المجلد الثالث - تحرير محمد البخيت، الجامعة الاردنية: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، 2008 ، ص 447.

[4]دواس، أمين.**قانون الأراضي** . الناشر: المعهد القضائي الفلسطيني، 2013، ص198.

[5]عبلة المهتدي. الاوقاف الذرية الاسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1947. **الاوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الاسلامي الى نهاية القرن العشرين – المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17- 21 شعبان 1427ه/10-14 ايلول 2006** .المجلد الثالث - تحرير محمد البخيت،الجامعة الاردنية: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، 2008 ، ص447.

قد ربط بين إستيفاء الحكر والأذن بإجراء الفراغ والانتقال من الأراضي المحكرة[1]. الا أن المجلس أصدر قراراً بتاريخ 19 آذار 1930 جاء فيه "حيث أن طريقة تحكير الأوقاف بالزمن القديم أضاعت قسماً عظيماً منها لذلك فطريقة التحكير لا يرى المجلس العمل بها وإذا وجد راغب بالإستبدال بحيث يعود نفعه للوقف فالمجلس بهذه الصورة يوافق لذلك صار تحرير هذا القرار "، وقد صدر القرار بعد طلب تحكير أرض وقف أبي ضبه[2]، وعلى أساس ذلك القرار رفض المجلس تحكير أرض لأنها قد تصلح للبناء في المستقبل فتكون ذات فائدة للأوقاف أكبر من تحكيرها[3].

ومن أعمال الحكومة البريطانية للسيطرة المالية على وارادات المجلس تحصيل بدلات الحكر والمقاطعة الوقفية، وذلك يظهر ضمن مخابرة بين الحكومة و المجلس يتضح فيها سبب التأخير من قبل الحكومة في جمع إيرادات الحكر والمقاطعة الوقفية، حيث وضحت الحكومة تمنع أصحاب الذمم من دفع ما عليهم ، لذلك قرر المجلس مراسلة الحكومة البريطانية والإلتماس منها بإصدار أوامر لعموم رؤساء المحاكم المركزية لينظروا بمذكرات مأموري الأوقاف ومراجعتها بشأن تحصيل بدلات الأحكار والمقاطعات الوقفية[4].

وتعد أراضي المجدل مثال على ذلك حيث لم يكن هنالك كشوفات واضحة للحدود الفاصلة بين الأراضي العشرية و أراضي الحكر، مما أدى الى طلب المجلس بعام 1926 تعيين لجنة للكشف وحل الخلاف مقابل الطلب من الحكومة عدم مباشرة تحصيل الأعشار ريثما يفصل بالأمر، مع إناطة مهمة جمع الحكر للأوقاف، على أن يعين المجلس الإسلامي هيئة تقع على عاتقها مسح جميع أراضي فلسطين[1] .

3- الاستبدال:

أما في ما يخص الإستبدال فيعرف: بأنه إخراج العين الموقوفة عن جهة وقفها، مقابل بدل من النقود أو العين، والبدل يكون وقفاً مكان العين التي كانت موقوفة. وقد تعددت حالات إستبدال الوقف زمن إدارة المجلس بين تبديل ما هو خرب من الأوقاف، أو ما هو لازم استبداله لإتمام عمليات بناء

---

[1]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19 حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية** بتاريخ 1926/7/1، نوع القرار وقف 2/1، رقم القرار292.

[2]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. بتاريخ 1929/3/19، نوع القرار وقف 1/3، رقم القرار 3571.

[3]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/1.3/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. بتاريخ 1929/9/30، نوع القرار وقف 2/3، رقم القرار 3569.

[4]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (1): من 16 آب 1922- اول 17 كانون الاول 1924 ملف رقم (14/1.1/1922/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية**. بتاريخ: 24 تشرين الاول 1922، نوع القرار وقف 7 / 1، رقم القرار 353.

عقارات جديدة وخاصة بعد رفع ايجار العقارات في عام 1919 بقرار من الحكومة البريطانية، او لسداد ديون المجلس ، أو للقيام بشراء عقارات جديدة تعود بالمنفعة على الوقف.

وبالإمكان أيضاً إرجاع عمليات الإستبدال إلى فقدان الوقف قيمته، وخاصة إذا كان أرض في منطقة غير متطورة، أو نتيجة لتضرر المستحقين للوقف بدفع الرسوم القانونية السنوية المترتبة على الوقف، والتي تزيد عن غلة الوقف، أو نتيجة لقرار الحكومة إستبدال قطعة أرض وقفية ودفع ثمنها نقداً، أو بسبب ارتفاع بدلات الإيجار للعقارات من محلات ومنازل وسعي الجميع لأقامة مباني ومنشآت أكثر من محاولتهم الاحتفاظ بالأرض ومحاولة تحسينها[2].

فقد وافق المجلس على طلب فؤاد أفندي عطا الله الخالدي المتولي على وقف محبوبة الخالدي بإستبدال قطعة الأرض الواقعة في باب الساهرة بمساحة 1888 ذراعاً بالبدل المدفوع عن كل ذراع مربع وهو 225 ملاً إذا ثبتت مسوغات إستبدال الوقف، ضمن المسوغ الشرعي ووفقاً لما جاء من تقرير مفتش المحاكم الشرعية، على أن يصرف مال الإستبدال على تعمير البيوت الخربة التابعة لمتولي الوقف وتحت نظارة المحكمة الشرعية في القدس[3].

ومن جهة أخرى وافق المجلس الإسلامي على تبديل قطعة الأرض التابعة للشيخ خير الدين الرملي والبالغة من المساحة 800 ذراع مربع بعد موافقة مفتش المحاكمة الشرعية على الإستبدال، وإظهار المسوغات الشرعية للاستبدال، على أن ينشئ في مال البدل عمارة تكون تحت إشراف قاضي الرملة[4]، وتم الموافقة من قبل المجلس على استبدال أرض وتعمير دكانتين بمال البدل[5].

---

[1]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2): من 2 نيسان 1926- 19حزيران 1929 ملف رقم (14/1.2/1926/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** بتاريخ 7 تشرين الاول 1926، نوع القرار وقف 2/1، رقم القرار 492 .

[2]المهتدي، عبلة ."الاوقاف الذرية الاسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1947". **الاوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الاسلامي الى نهاية القرن العشرين – المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17- 21 شعبان 1427ه/10-14 ايلول 2006 .** مصدر سابق، ص450-453.

[3]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية.** بتاريخ 1349ه ، نوع القرار وقف3/1 ، رقم القرار 3686.

[4]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13).

أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية. بتاريخ 2 كانون الاول 1930، نوع القرار وقف 6/3، رقم القرار 3734 .

[5]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13).

أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية. بتاريخ 14 تشرين الثاني 1930، نوع القرار وقف 6/3، رقم القرار 3787 .

أما بالنسبة لإستبدال الوقف بالمال فكان ذلك ضمن قرار موافقة المجلس على إقتراح مأمور نابلس بإستبدال وقف أرض خلة غانم بالبدل المالي لمن رغب في شرائها، لأن إستبدالها بالنقد أكثر نفعاً ومصلحة للوقف[1].

بعث عبد الرحمن التاجي متولي وقف حامد أفندي التاجي طلب للمجلس بإستبدال نصف بيارة في الرملة تبلغ مساحة البيارة كاملاً 95 دونم، وذلك مقابل مبلغ الف وخمسمائة جنيه، بمعدل 31 جنيه عن كل دونم مقابل أن يتم صرف مبلغ الإستبدال عن نصف الأرض على تعمير النصف الأخر منها، وخاصة أن النصف الأخر ليس عامراً بالثمار، على أن يسجل النصف الثاني من الأرض التي ستعمر بأسم الأوقاف، وقد طلب متولي الوقف وعضو المجلس عبد الرحمن التاجي موافقة المجلس على الإستبدال مع الراغبين يعقوب وأسحاق و فؤاد أولاد شاكر حسن علي من الرملة وخاصة بعد توفر جميع المسوغات الشرعية للإستبدال وقد حرر الطلب بتاريخ 2 تشرين الأول 1934 وقدم الحاج أمين الحسيني موافقة المجلس على الإستبدال في 6 تشرين الأول من العام نفسه[2].

إن الإستبدال في بعض الأحيان دافع للخلاص من الأراضي الوقفية التي تعاني وارداتها من ضعف وقلة، الا أن قضية إستبدال وقف بني تميم في القدس الواقع في تل المصابن حكاية أخرى ، اذ في 15 آب 1938 رفع متولي الوقف للمجلس و قاضي الشرع طلب إستبدال هذا الوقف بأرض ملك عائدة لسيد حسن صدقي بك الدجاني، ودافع الإستبدال هو الهرب من دفع مبلغ 94.750 جنيه فلسطيني لحكومة الإنتداب مقابل ضرائب مستحقة على هذه الأرض، وقد وضح متولي الوقف أن واردات الوقف الضئيلة لا يمكن أن تسد هذا المبلغ، وأن الوقف ذو مورد صغير جداً، فأن لم يدفع ضرائب الأرض ستقوم الحكومة ببيعه في المزاد العلني ويخسر مجلس الوقف نهائياً. وأن السيد صدقي بك الدجاني سيدفع مبلغ نصف جنيه عن كل دونم وفي ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة هذا الثمن ليس ببخس، وفي هذا الثمن يشتري أرض الملك التابعة لسيد صدقي بك الدجاني. وقد بعث قاضي الشرع في القدس لجنة لمعاينة ملك صدقي بك الدجاني وكانت نتيجة المعاينة أن الملك يبلغ من المساحة 430 متراً مربعاً، حدوده الشرقية والجنوبية مقبرة مأمن الله، ومن الشمال طريق عام معبد، ومن الغرب ملك خاص لسيد عمر أفندي الدجاني، وعلى هذه الارض دار مؤلفة من ثلاث غرف، ومطبخ وبيت خلاء مع حمام مسقوف بالحديد والبيطار، وعليه كرميد وتبلغ مساحة البناء 100 متر، وعلى نفس الأرض كراج كبير بمساحة

---

[1]مقرارات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13). **<u>أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الاسلامية</u>**. نوع القرار وقف 7/1، رقم القرار 4008 .

[2]"أراضي الأوقاف ". **<u>ارشيف دولة اسرائيل</u>**. ملف ٥-988- 11 - 1934 .

137 متر، والبناء كله مغطى بحجر المزى اليهودي، الا أن بعد التدقيق في هذا العقار تبين أنه مرهون لبنك باركليس على مبلغ الفين جنيه فلسطيني، وقد خمن الملك من قبل مهندس البنك ضمن مبلغ 5485 جنيه فلسطيني، وقد خمنت اللجنة العقار

نظراً لهبوط الأسعار ب 7 جنيهات سعر المتر الواحد من الأرض البالغة مساحتها 430 متر، و3 جنيهات عن متر البناء البالغ مساحته 237 متراً، أي بمجموع 3721 جنيه فلسطيني، وقد وضحت اللجنة أن لهذا الملك مستقبل زاهر وخاصة أنه في حي عامر بالسكن، وأن الدار تؤجر حالياً بمبلغ 75 جنيه، والكراج بمبلغ 75 جنيه، وعليه يكون الإيراد السنوي 150 جنيه[1].

وعلى أساس ذلك يتضح أن عمليات التصرف من الإيجار والمقاطعة والحكر والإستبدال كانت مصدرا مالياً للمجلس، ولكن هذا المصدر المالي متذبذب وغير ثابت حسب قيمة العين الموقوفة وحسب ما يفرض على الموقوف من إيجار، وأيضا ترتبط عمليات الإيجار المختلفة بارتفاع و إنخفاض الإقتصاد وبالقوانين البريطانية، الا أن المجلس قد استفاد من هذا الدخل المتذبذب بالعمارة وبالترميم.

ب- مصروفات ونفقات المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى:

تنوعت مصروفات ونفقات المجلس من رواتب للموظفين الى نفقات و مصاريف ترتبت على مسؤوليته عن ادارة شؤون الاوقاف. ويمكن إجمال مصاريف المجلس الإدارية في مصاريف رواتب موظفي الأوقاف، ومصاريف الخدمات الدينية التي تضم مصاريف المساجد، ومصاريف الترميم، ومصاريف الإصلاح الزراعي وزراعة الأشجار، ومصاريف التعليم والصحة والعيادات والمتاحف والأعمال الخيرية[2].

وفي هذا السياق سيتم التركيز على جانب المصاريف المترتبة على مسؤوليته عن إدارة شؤون الأوقاف الذي لم تتطرق اليه الدراسات السابقة. ومن أهم هذه المصاريف، مصاريف المياه في المؤسسات التابعة للمجلس من مدارس ومساجد وغيرها. ولحل هذه المسألة حاول المجلس إيجار برك سليمان الوقفية للحكومة البريطانية وتحت إشراف بلدية القدس، وذلك مقابل تزويد المجلس الإسلامي الأعلى، والمؤسسات الخيرية الإسلامية، ومدرسة الإناث الإسلامية، ودائرة الهيئة الفنية، والمسجد الاقصى وتكية خاصكي سلطان، والمستوصف الإسلامي بالماء مجاناً. وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذا

---

[1] "الإستئذان بإستبدال وقف الشيخ محمد تميم – القدس ". __**ارشيف دولة اسرائيل**__. ملف رقم פ- 33/ 989 وقف 1/3، بتاريخ 1938/3/9.
[2] Kupferschmidit (U.M), 1987, __***The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for***__ .__***Palestine,***__ New York.P.177-179

الشرط في عقد الإيجار الأول الممتد بين عام 1923 إلى 1925، إلا أن عملية تجديد عقد الإيجار الثاني والممتد لأربع سنوات (1925-1929) مقابل 200 جنيها مصرياً، لم يلق الشرط موافقة الحكومة الإنتدابية بدعوة أنها وضعت نفقات كبيرة لتحسين البرك وأشغال التشجير بجوارها. وكما رفضت أيضا حكومة الانتداب البريطاني رفع الإيجار الذي طلبه المجلس للعقد الثاني بحجة النفقات التي صرفت على مشروع تزويد القدس بالمياه.

بالإضافة الى ذلك طالبت دائرة المياه بتحديد معدل الماء المستهلك كل يوم داخل الحرم الشريف للوضوء وغيره. وفي تاريخ 1928/10/27 طالبت الحكومة بمبلغ 14 جنيه رسوم الماء المحول للوضوء في الحرم الشريف أي ما يقارب عشرة قروش عن كل متر مكعب، وقد حاول المجلس رفع طلب لدائرة المياه لتخفيض حجم رسوم الماء المحولة إلى المسجد الشريف[1].

ومن ضمن مصاريف المجلس اللإدارية فواتير الكهرباء والتي تصل إلى ما يعادل 50 جنيها سنوياً، وعلى سبيل المثال نشير إلى مصاريف الكهرباء لسنة 1924 والتي بلغت 904 جنيه. ولم تكن الكهرباء هي الوحيدة مثار الجدل حول زيادة نفقات ومصاريف المجلس، فقد صرف المجلس مبلغ 237 جنيه على الإحتفالات في عام 1930 رغم الأزمة المالية التي كان يمر بها، وهذا المبلغ الذي صرف على الإحتفالات يفوق المبلغ الذي صرف في عام 1928 على ترميم الحرم الشريف الذي كلف 185 جنيه فقط[2].

ومما زاد من نفقات المجلس ومصروفاته شراء العديد من الاراضي الزراعية خاصة تلك المهددة من خطر بيعها للحركة الصهيونية. ففي عام 1934 خرج المجلس عن الميزانية المقدرة للمصروفات وذلك لشراء أراضي في قرية الطيرة والطيبة وعتيل[3]، وقد حصل المجلس على مبلغ شراء الأراضي من خلال إستيفاء مبلغ 64690 جنيه من الحكومة نتيجة أعشار متراكمة لدى الحكومة من حق المجلس، وكان هذا المبلغ سبب في زيادة واردات المجلس والتي كانت خارجة عن توقعات المجلس الذي قدر وارداته في بداية عام 1934 بمبلغ 115833 جنيه، وزيادة عن واردات عام 1933بمقدار 757463جنيه.

ومن أجل توضيح هذه المصروفات نعرض مصروفات 1934 كحالة يمكن إيضاحها بالجدول الآتي :

---

[1] بركة سليمان. **أرشيف دولةاسرائيل**. ملف رقم م-20 \989.

[2] Kupferschmidit (U.M), 1987, ***The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine,*** New York. p.169.

جدول رقم (2)

المصروفات الخاصة للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى لعام 1934[1]

المصروفات		مواد النفقات
جنيه	ملا	
1219	946	مرتب الخيرات المدورة
1510	408	بدل الاوقاف الاربعة
421	520	مرتب المديرين
1915	863	مرتب المدرسين
220	746	مرتب البوابين
345	000	اجار دور المدارس
87	423	متفرقة القرطاسية والادوات
945	410	تعميرات دور المدارس
23	510	نفقات سفر
361	150	ضرائب لسنة 1934-1935م
27	186	تعميرات العقارات المندرسة
111	535	عائدات الجباة
16	810	نفقات محاكمة
00	000	مساحة وتسجيل
19	634	مفروشات مساجد القرى
00	000	استحقاقات غير مؤادة

[1]الحسابات الجارية للأوقاف لسنة 1934-1935.**ارشيف دولة اسرائيل**. ملف رقم פ-1\989 .

ث- مشكلات المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى المالية:

كانت سياسة ومشاريع المجلس والتي يترتب عليها نفقات باهظة دائماً مثار شكاوي للكثير من عامة المسلمين، إذ أدركوا أن الكثير من أموالهم توضع في غير موضعها، وفي جريدة الصراط المستقيم وتحت عنوان "أسباب الأزمة انشاء جامعة إسلامية شيئ غير هذا أجدى " يتهم كاتب المقال مكتب المؤتمر الإسلامي والحاج أمين الحسيني بمحاولتهم انشاء جامعة اسلامية في القدس من أموال المجلس الاسلامي الأعلى. معتبرا أن هذا سيؤدي إلى صرف ألوف الجنيهات في غير محلها إذ لايتعدَ دور هذه الجامعة الإسلامية المزمع انشاؤها أن تكون مدرسة مثل المدارس الأهلية التي مات بعضها وتناقص بعضها الآخر، وأن إنشاء الجامعة الإسلامية لا يراد منه سوى فتح تكية جديدة يعيش منها من عجزت الأوقاف أن تعيشهم[1].

وفي نفس السياق واجهت للمجلس اتهامات كثيرة بخصوص المصروفات حيث كانت تدفع رواتب منخفضة وقليلة لموظفي المساجد، في حين كان يتقاضى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى والأعضاء الأربعة رواتبهم من حكومة الإنتداب حسب المادة السابعة من نظام المجلس الموضوع 1921، وذلك مقابل عملهم في المحاكم الشرعية، ولم يكن هذا الدخل الوحيد لهم، فإلى جانب ذلك حصلوا على نسبة معينة من صناديق الوقف. فقد بلغ مقدار دخل رئيس المجلس في السنوات الأولى من المجلس (1200-1400 جنيه استرليني سنويا)، أما الأعضاء الأربعة فتراوحت مرتباتهم 730-670 جنيه استرليني سنوياً، إلا أنه حسب الأرقام الرسمية كانت هذه الرواتب أقل؛ فراتب رئيس المجلس من الحكومة الإنتدابية بلغ 600 جنيه استرليني سنوياً ولكل عضو 330 سنوياً جنيه استرليني. إضافة لهذه الرواتب كان الرئيس يأخذ مبلغ 442 جنيه استرليني سنوياً، ولكل عضو 280 جنيه استرليني سنويا من صناديق الأوقاف و كانت تتفاوت هذه الرواتب حسب الميزانية السنوية .

بالمقابل كان يتقاضى رئيس المحكمة الشرعية راتب 200-250 جنيه استرليني سنوياً، والمفتي راتب 158 جنيه استرليني سنويا، وكاتب المحكمة الشرعية راتب 85-175 جنيه استرليني سنوياً، أما

---

[1] "اسباب الازمة انشاء جامعة اسلامية شئ غير هذا اجدى ". **صحيفة الصراط المستقيم**. العدد 638، السنة 8، يافا: 12 ايلول 1932م ، ص1 .

سكرتير المجلس والمحاسب والمراقب العام فرواتبهم تتراوح بين 200-300 جنيه استرليني سنوياً ، ووظيفة مأمور الأوقاف 208 جنيه استرليني سنويا، وكُتابَ المجلس 100 جنيه استرليني سنويا[1].

وبالرغم من الأزمات المالية التي مر بها المجلس إلا أنه لم يفكر في تقليص عدد الوظائف بتوفير الرواتب حيث عين الشيخ شاكر العلمي بأربعة وظائف للمجلس وكان يأخذ عن كل وظيفة راتب رغم منع نظام المجلس للجمع بين الوظائف. فقد كان إمام ومدرس في جامع الشمعة بغزة بمرتب خمسة جنيهات شهرياً، ومعلم بمدرسة الفلاح التابعة للمجلس بمرتب أربع جنيهات شهرياً، ومأذون شرعي، إلى جانب ممارسته التجارة في غزة، وهذا كله بسبب أنه قريب ليوسف أفندي العلمي الذي كان محاسبا في المجلس[2].

لم تكن هذه الإتهامات حديث الصحافة المحلية فقط بل تعدت ذلك لتصبح قضايا ترفع في المحاكم ويحكم بها قضاة بريطانيين. فقد رفع أهل الخليل قضية المجلس ترافع بها محامي المجلس عوني بك عبد الهادي والمحامي فخر الدين بك الحسيني، ومن الجهة المدعية جورج بك صلاح وذلك ضمن جلسة 1932/3/9، أما القاضي فكان المستر بيكر والعضويين علي بك جار الله والخواجة فرومكن.

وتتمحور القضية باتهام أهل الخليل المجلس بصرف أموال واردات الحرم الإبراهيمي الوقفية بغير محلها وبغير شروط الواقفين للأوقاف، وأن حكومة الإنتداب تجبي واردات الأوقاف وتصرف جزءاً منها على الخليل والباقي في أماكن أخرى خارج الخليل. إلا أن المحكمة ردت الدعوى وأصدرت القرار برفض الدعوى بحجة عدم وجود أوراق كاملة بشروط الواقفين للأوقاف. وقد قاس أهل الخليل الشروط على أساس وثيقة واحدة وهي وثيقة وقف صموئيل، ومن جهة أخرى فقد رفضت الدعوى مع تحميل المستدعيين أعباء التكاليف على أساس أن هذه الأوقاف كانت تدار خلال الفترة الدولة العثمانية دون الإلتفات إلى شروط الواقفين، وعدم وجود أوراق ثبوتية تدعم قضيتهم [3].

شكل عام 1930 "عام المشاكل الإقتصادية والمالية" للمجلس الإسلامي وقد بدأ ذلك واضحاً من خلال عدم تسلم موظفي المجلس رواتبهم ووجود عجز في خزينة المجلس بمقدار 30.000 جنيه، ورغم ذلك بدأ المجلس الإسلامي الأعلى بمشروع بناء فندق القصر الذي زاد من ديون المجلس مبلغ 5054 جنيه،

---

[1]Kupferschmidit (U.M), 1987, ***The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine,*** New York.p. 176-177.

[2]"وظائف المجلس وكيف تسند للمحاسيب ". **صحيفة الصراط المسقيم**. العدد 638، يافا: بتاريخ 12 ايلول 1932، ص3

[3]"قرار محكمة العدل العليا في الدعوى التي أقامها بعض اهل الخليل على المجلس الاسلامي الاعلى المحكمة تقرر رد الدعوى وتضمين المدعين الرسوم والمصاريف ". **صحيفة الجامعة العربية**. العدد 636، بتاريخ: 1932/4/1، ص2.

ونقص في ميزانية البناء بمبلغ 13500جنيه مصري، وبحلول عام 1932 أخذ الموظفون 40% فقط من رواتبهم وتم تخفيض رواتب جميع الموظفين. وبتخفيض الأعشار المقدمة من الحكومة الى المجلس عام 1932 زادت مديونية المجلس باعتبار الأعشار المورد الاساسي للأموال، إذ كانت تشكل نصف مدخول المجلس مما يشير إلى أن الحكومة هي الممول الأساسي للمجلس[1].

وفي استقراء الموازنة العامة للأوقاف في عام 1932 يكون للحكومة الدور الكبير في استمرار الأزمة الاقتصادية :

"بما أنه ورد من الحكومة أخيراً أنها سوف لا تدفع للمجلس خلال سنة 1932 أكثر من خمسة عشر الفاً من الجنيهات وهذا هو بنقص خمسة الاف جنيه عن ما هو مقدر في الواردات حسب ما هو وارد في لائحة الميزانية للسنة المذكورة وبما أنه كان رصد ستة الاف جنيه كتحصيلات من الفندق في حين أن سير الحالة لا يؤمن أكثر من نصف هذا المبلغ كما أن المبلغ المخمن للدليل ظهر أنه سينقص نحو الف ومأتى جنيه عن المخمن وأن المبالغ الواردة كديون عن سنة 1931 قد زادت عند التدقيق حوالي الف جنيه فقد أصبح من الضروري إجراء اقتصاد أكثر من ما هو مخمن في اللائحة لذلك نرى أن ما تقرر سابقاً بقرار تاريخ 21 ذي القعدة 350 ه 29 اذار 1932 الرقم 4128 من التنزيلات في الرواتب لاتكفي قط تجاه هذه الحالات ونقرر أن يكون الخصم في رواتب المجلس والمأمورين والكتبة والقيمين والبوابين والنواطير والأساتذة والمعلمين 15%، وفي رواتب الأئمة والخطباء والمدرسين والوعاظ والمؤذنين 20%، وفي رواتب التلاة والتربية والتقاعدات 25%، وفي رواتب المخصصات ومعتاد الزوايا التي لا تأخذ من الخيرات المدورة وفي إعانات المدارس وترتيب لإطعامات الزوايا 30%، وفي رواتب المحتاجين ومعتاد الزوايا التي تؤخذ من الخيرات المدورة 50%، على أن يكون اعتبار هذه التنزيلات اعتباراً من أول شهر مارس 1932 "[2].

وقد طلب المجلس من الحكومة البريطانية التوسط بينه وبين البنك العثماني لتخفيض حجم دين المجلس البالغ 7500 جنيه إلى 5000 جنيه، على أن يقسط الدين على ثلاثة أشهر، وتأجيل الفرق بالمبلغ إلى مدة أطول من المدة المعينة في شرط القرض، محاولة منه سد العجز في ميزانيته لسنة 1932[3].

ورغم هذه الضائقة المالية الا أن المجلس قدم قروض زراعية للفلاحين من أموال الايتام كمحاولة لسد العجز، ففي الكتاب المؤرخ في 1 كانون الاول 1933 أعطيت قروض للفلاحين بقرية الحميدية التابعة لبيسان والبالغة مساحة إراضيهم ب 4044 دونم من صندوق الأيتام في حيفا، بعد أن عجز صندوق

---

[1]Kupferschmidit (U.M), 1987, ***The Supreme Muslim Council : Islam under the British Mandate for Palestine,*** New York.p. 181-183

[2]مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3):من 19حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياءالتراث والبحوث الاسلامية.** نوع القرار موازنة 15/32 لسنة 1932 .

[3]مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (3): من 19 حزيران 1929- 16 تشرين الثاني 1932 ملف رقم (14/13/1929/13). **أرشيف مؤسسة إحياءالتراث والبحوث الاسلامية.** رقم القرار 5025، نوع القرار طلب توسط الحكومة في تخفيض اقساط البنك العثماني .

طبريا وبيسان عن إقراضهم المبلغ. وبطلب من الحاج أمين الحسيني تم منح 300 جنيه فلسطيني قرضاً للفلاحين لتقليل معاناتهم المستمرة في توفير الإحتياجات الزراعية، وخاصة بعد أن أصابهم رداءة المواسم الزراعية لمدة ثلاث سنوات متتالية[1].

ولا يمكن إغفال دور الهزة الأرضية في عام 1927 في زيادة الضائقة المالية للمجلس إذ أحدثت اضرار كبيرة في العقارات الوقفية مما أدى إلى وضع ميزانية خاصة لتعمير العقارات، ونقصان مقدار الإيجارات، إلا أن حكومة الإنتداب حاولت تخليص المجلس من هذه الضائقة المالية من خلال توقيع إتفاقية إقتصادية بينهما تشمل عامي 1932-1934، يحدد فيها مقدار ونسبة معينة من المال بدلاً من العشور للمجلس وذلك محاولة من الإنتداب المحافظة على استقرار ميزانية المجلس منعاً من إنهياره وظلت هذه السياسة قائمة حتى عام 1945، إذ قدم المجلس طلب بتغييرهذه السياسة بعد زيادة العائدات الزراعية وارتفاع الأعشار.

الا أن هذه السياسة لم تلقَ التشجيع من جميع القيادات البريطانية إذ عبر المفوض السامي السير آلان كوينجام عن قلقه من هذه السياسة خوفاً من ذهاب النقود التي دعم بها المجلس نحو جهة عسكرية ضد الحكومة البريطانية، لذلك شدد على ضرورة صرف النقود في عمليات ترميم الوقف وتشييد مباني جديدة للأيتام وبناء قبة الصخرة تحت إشراف الجانب البريطاني.

خاتمة الفصل الأول:

بإنهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918 و اعلان الأنتداب البريطاني على فلسطين إضطرت حكومة الإنتداب ايجاد هيئات خاصة تدير الشؤون الأسلامية ومنها ادارة شؤون الأوقاف، حيث كانت الأوقاف حكراًعلى النخبة الدينية و السياسية في فلسطين منذ مطلع القرن الثامن عشر. وبدأ المجلس الشرعي الإسلامي الاعلى أعماله بعد إنتخابات عام 1921 الاشراف على الشؤون الشرعية الاسلامية والأوقاف وإدارة المحاكم الشرعية وتعيين قضاتها ومفتشيها وموظفيها.

وتعد المرحلة الأولى من عمر المجلس 1921-1929 مرحلة العلاقات الطيبة مابين المجلس والإنتداب البريطاني والمهادنة معه ومع مخططاته وخاصة لما للمجلس من أهمية في تسيير شؤون النخبة الاجتماعية لتسيير مصالحهم الشخصية مع الإنتداب البريطاني.

---

[1] "اراضي الاوقاف". **أرشيف دولة أسرائيل**. ملف ס-988- 11 -1934.

وتم إختيار الحاج امين الحسيني لرئاسة المجلس وفق انتخابات عام 1922 . وبموجب هذه الانتخابات أصبح المجلس تحت زعامة المفتي مسؤولا عن 18 محكمة شرعية و250 معاونا وست دوائر أوقاف تشتمل على 592 موظف وعشر مدارس وكلية دينية و دار الايتام الاسلامية، وتم عقد الانتخابات للمرة الثانية عام 1925 ولكن أصدرت الحكومة البريطانية قرارا بألغاءها وتعيين امين الحسيني للمرة الثانية على ادارة المجلس وذلك بعد المشاكل التي اثيرت بين العائلات المقدسية حول الانتخابات وبالأخص النشاشيبي و الحسيني.

انتخابات المجلس الثانية سمحت لسياسة البريطانية بتحقيق اهدافها أكثر فأكثر، والتحكم بمهام المجلس ونظامه حتى أن المصدر المالي الاساسي للمجلس من الأعشار كان تحت السيطرة البريطانية، وواردات المالية متذبذبة من سنة الى سنة بسبب اعتمادها على اعشار القرى والإجارة والإستبدال، ومصروفاته كانت كبيرة بين رواتب وتعميرات ونفقات سفر ومحاكمات ونفقات الايتام واعانات المدارس ومصروفات الزوايا. هذه النفقات جعلت المجلس يتشعب بالقروض والديون ويظل تحت سيطرة السياسة البريطانية ويدخل في أزمات مالية كثيرة يخرج منها بمساعدة بريطانية للحفاظ على بقائه.